اسقط البرلمان التونسي أمس الخميس محاولة جديدة من المعسكر المضاد للثورات العربية، والمدعوم من الإمارات، للانقلاب على المسار الديمقراطي عبر محاولة إطاحة زعيم «النهضة» راشد الغنوشي من رئاسة البرلمان، فيما سيكون لنتيجة التصويت أمس تداعيات على التحالفات المستقبلية

تونس تحبط محاولة «الانقلاب»

فشل سحب الثقة من راشد الغنوشي في البرلمان

شدد الغنوشي على ضرورة المحافظة على الثورة (فتحي بلعيد/فرانس برس)

للحديث تتمة...

الحكام العرب... رجل العالم المريض

ناصر السهلي

من يقرأ الانحدارات العربية المتوالية هذه الأيام فكأنه يعود إلى 160 سنة من تاريخ اسكتدينافيا. على سبيل المثال خسر التاج الدنماركي، نتيجة نظام قمعي وهزائم عسكرية، النرويج وجنوبه المتد في شمالي ألمانيا (1863). هيم بعض الأنظمة العربية منذ 10 سنوات، بعد الربيع العربي، لمجتمعاتها ومجتمعات الجيران. مارسه ملوك الدنمارك، وغيرهم. فقد تحوّلت كوبنهاغن خلال فترة حكم الملك فريدريك السادس (حتى العام 1839) إلى مدينة رعب وتكميم أفواه؛ بزنازين انفرادية وتعذيب بأدوات قروسطية مميتة، وأحكام بالجلد وقطع الرؤوس في الشوارع بحجة «الردع». إضافة لفرض الضرائب ونهب الفلاحين وجلدهم وحبسهم عند مداخل المدينة، التي أحرقت من الأسطول البريطاني. لكن ذلك لم يجعل الناس تتراجع عن حقوقها، فأجبر الملك فريدريك السابع على تبنّي دستور في 1849، تطور خلال 6 عقود حتى منحت النساء عام 1915 الحق بالمشاركة في الانتخابات، وبانتخاب برلمان حقيقي، لا يستثني فقيراً وثرياً. لكن قبل ذلك عاشت كوبنهاغن ظلمة سياسية قاتلة، فُرضت فيها ثقافة «الترفيه» والسطحية، فناً وأدباً وديناً وعلماً، ومحاربة «الدين» للعلم، بدعم وتأييد القصر، لإلهاء الناس ومنعهم الخوض في السياسة. منابر الكنائس صارت للتملق وفرض خنوع باسم الخالق، لمصلحة ديكتاتورية الملوك. وعلى الرغم من الهزائم، ظلّ التعصب القومي يُستدعى، ولسنوات شاعت السخرية والاستهزاء من مفكري ومثقفي وعلماء البلد، بمن فيهم سورين كيركغارد وهانس كريستيان أندرسن، ما دفع بنخبه للهجرة نحو باريس وروما. والعودة بأفكار جديدة بعد الانتقال إلى ملكية دستورية في 1866. وحدها «الواقعية السياسية» في اسكتدينافيا، تزامناً مع تمدد الثورة الصناعية والأفكار السياسية الديمقراطية، أنقذت الشعوب من أميتها. عربياً، يقوم بعض الحكّام بتجيير أدوات اسكتدينافيا قبل 200 سنة. تُصرف الثروات لنشر الجهالة والعصبوية- الشعبوية باسم «الوطنية»، المختزلة في بقاء كرسي الحاكم، ولو بطبقة متملقي التصمين والأمركة، وبدونية مرت بها بعض ملكيات أوروبية مع العثمانيين وعرب الأندلس. جيش مستشاري المستبدين العرب همّه إلهاء الشعوب بقوت يومها، وكأنه منّة من الحاكم وليس حقاً، أو إرعابها بوسائل قمع القرن التاسع عشر. لكن وسط هذه الانشغالات لتثبيت الاستبداد، ينسى المستشارون أنهم بذلك يفككون دولهم، المتحولة إلى ما يشبه «رجل العالم المريض».

تونس ـ **وليد التليلي**

على مدى ساعات طويلة، كان مجلس النواب التونسي، أمس الخميس، شاهداً على محاولة جديدة يقودها المعسكر المضاد للثورات، للانقلاب على نتائج الانتخابات ومحاولة إقصاء زعيم حركة «النهضة» راشد الغنوشي، من رئاسة البرلمان، عبر تقديم لائحة لسحب الثقة منه، أسقطها النواب الذين شاركوا في التصويت. وبقدر ما عكست وقائع الجلسة حجم الانقسام داخل البرلمان، فإنها أظهرت طبيعة التحالفات الجديدة في المشهد السياسي التونسي، بما في ذلك الدور الترجيحي الذي يواصل حزب «قلب تونس» أداءه.

وعقب سقوط لائحة سحب الثقة من الغنوشي بتصويت 97 نائباً فقط لصالحها، وهي التي تحتاج لموافقة الأغلبية المطلقة أي 109 نواب على الأقل، فإن تصريحاته جاءت لتصب في سياق تشخيص الأزمة ورؤية «النهضة»، التي تعد أكبر كتلة برلمانية، لما جرى وكيفية تجاوزه، إذ أكد الغنوشي أن تونس لها مستقبل ما دامت متمسكة بالحرية. ولفت إلى «أن الديمقراطية حديثة وناشئة وتحتاج إلى مزيد من التمرين». وحول التوتر في البرلمان، قال: «إذا كان يحدث خصام في مجلسنا، فإن مجالس أخرى كانت ثكنة (لا يتكلم فيها أحد)»، في إشارة إلى المجالس النيابية خلال عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي (1987- 2011). وأضاف أن «مجلس نواب الشعب هو صورة مصغرة لمجتمعنا المتعدد». وتابع متوجهاً إلى التونسيين: «أنتم صنعتم ثورة، وحافظتم عليها 10 سنوات، فلنحرص عليها، ونعض عليها بالنواجذ». بينما توجه إلى النواب والشعب التونسي عامة بقوله، على حسابه بـ«تويتر»: «شكرا على ثقتكم، تونس والثورة والشرعية تنتصر». وردّاً على سؤال صحافي بشأن النواب الذين صوتوا ضده، أجاب: «أنا أتعامل مع المجلس باعتباره مؤسسة، وليس الـ97 نائباً (صوتوا ضده أمس)، بل بكل نوابه الـ217، فكلهم إخواني وأبناء وطن واحد، وأقف منهم على نفس المسافة».

وأعلنت لجنة مراقبة عمليات التصويت وإحصاء الأصوات أن عدد الأصوات المصرح بها تقدر بـ133 صوتاً، وصوّت مع سحب الثقة من الغنوشي 97 نائباً وصوّت 16 ضدها، فيما سجلت اللجنة 18 ورقة ملغاة وورقتين بيضاوين. ولم يشارك ثلث النواب أساساً من كتلتي حركة «النهضة» (54 نائباً) ونواب «ائتلاف الكرامة» (19 نائباً) في عملية التصويت. وكانت كتل «التيار الديمقراطي» و«الشعب» و«تحيا تونس» و«الإصلاح» و«الدستوري الحر»، قد تقدّمت بلائحة لسحب الثقة من الغنوشي، في معركة رمزية هدفها المباشر ضرب «النهضة» في شخص رئيسها وتقليص دوره في المشهد السياسي وداخل حزبه، وتحجيم دور الحركة، وربما وضع أسس جبهة برلمانية جديدة تقصيها عن الحكومة وعن قيادة البرلمان.

وجاء هذا الفشل ليضاف إلى سلسلة من الهزائم السياسية التي مني بها المعسكر المعارض لحركة «النهضة» في الآونة الأخيرة، بما في ذلك سقوط لائحة سابقة كان قد تقدم بها حول رفض التدخل الخارجي في ليبيا، والاعتراض على تحركات الغنوشي الدبلوماسية، وبعد عدم موافقة مكتب البرلمان على عرض لائحة تصنف «الإخوان» منظمة إرهابية.

وظل الغموض مستمراً إلى آخر لحظة سبقت إعلان نتائج جلسة أمس، إذ لم يتبيّن إلى أين ستذهب الأصوات المرجحة (قلب تونس والمستقبل والكتلة الوطنية) بين هذا الخيار أو ذاك. وكانت المواقف على مدى اليومين الماضيين بين تشاؤم وتفاؤل في كلا المعسكرين، وسط اتهامات من رئيس كتلة «النهضة» نور الدين البحيري بدخول الإمارات على الخط وضخ أموال بغية ترجيح كفة بعض النواب.

وتحمل محاولة إسقاط الغنوشي رمزية تتجاوز شخصه، فهو وجه من وجوه الانقلاب الديمقراطي، كما هو الشأن بالنسبة لرئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر والرئيس الراحل الباجي قائد السبسي والرئيس الأسبق منصف المرزوقي وغيرهم، كما أن الغنوشي يراس أكبر حزب في تونس، والشريك في كل الحكومات ما بعد الثورة، وضربه كان سيشكل ضربة لاستقرار التونسي الهش، وانتصاراً معنوياً لمناهضي فكرة الثورة أصلاً، الذين تقودهم رئيسة الحزب «الدستوري الحر» عبير موسي، ويدافع عنها ويدعمها المعسكر الإماراتي السعودي المصري.

> قيادي في «النهضة»: تدخلات من قوى إقليمية دفعت لسحب الثقة

> كتلة «قلب تونس» كانت حاسمة في ترجيح الكفة لصالح الغنوشي

وعن هذه التطورات، اعتبر القيادي في «النهضة» ووزير الخارجية الأسبق، رفيق عبد السلام، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن جلسة سحب الثقة هي محطة جديدة جسدت انتصار المسار الديمقراطي، وهي ليست مجرد فوز للغنوشي ولكنها انتصار للتجربة الديمقراطية التونسية، وانتصار أيضاً على القوى المتربصة شراً بتونس والتي تعمل في الليل والنهار لتخريب المسار الديمقراطي وإرجاع تونس إلى نقطة الصفر، وإلى مرحلة ما قبل الثورة. وأشار إلى أن ما حصل عنوان للديمقراطية وهو مشهد غير متوفر في العالم العربي.

وأكد أن «النهضة» فخورة بالآليات الديمقراطية، وفخورة أكثر بتجديد الثقة بالغنوشي، مشيراً إلى أن المخاوف كانت موجودة وفي الوقت نفسه كان هناك أمل بالنتائج الحالية. وأرجع سبب المخاوف إلى عملية التجييش التي حصلت والتدخلات المكثفة من قوى إقليمية، التي وظفت من أجل الدفع نحو سحب الثقة والتغطيات الإعلامية من قوى محسوبة على جهات إماراتية ومصرية وسعودية تعطي حجم التدخل في الحالة السياسية التونسية. ولفت إلى أن الحركة كانت لديها أيضاً ثقة في الحزام البرلماني للغنوشي الذي يمكّنه من الاستمرار في البرلمان.

وإذا كانت «النهضة» قد حققت انتصاراً معنوياً جديداً، فإنه يبقى مؤقتاً ونسبياً، إذ يحمل التصويت أمس دلالات سياسية مهمة، أهمها أن البرلمان التونسي، والوضع العام من ورائه، منقسم بشكل كبير، وهذا هو التهديد الحقيقي والخطير للانتقال الديمقراطي، لأن ضعف الجبهة الداخلية كان دائماً بداية للوهن والسقوط. ويؤشر التصويت أيضاً على أن حوالي نصف البرلمان أصبح يعارض «النهضة»، ويجمع أضداداً على المستوى الفكري، وهو ما يعني أن أخطاء «النهضة» جمعت فرقاء لا تجمعهم مبدئياً أرضية موحدة.

وتدل نتائج التصويت أيضاً على أن كتلة «قلب تونس» كانت حاسمة في ترجيح الكفة لصالح بقاء الغنوشي، وهي التي كانت أيضاً وراء انتخابه على رئاسة المجلس، على الرغم من أن «النهضة» تنكرت لها بعد ذلك خلال محاولة الحبيب الجملي تشكيل حكومته قبل أن يفشل في نيل ثقة البرلمان ومن بعدها في حكومة إلياس الفخفاخ، ورضخت للضغوط الرافضة لتشريك «قلب تونس»، قبل أن تتدارك موقفها بالدعوة إلى توسيع الحكومة وإشراك «قلب تونس». وربما يكون اتفاق الجبهة الجديدة (النهضة وقلب تونس والكرامة والمستقبل) اختباراً جدياً لها لتمتينها، وبداية حوارات جدية مع الكتل والأحزاب التي يُفترض أنها تلتقي معها في أساس فكرة الانتقال الديمقراطي على الرغم من خلافاتها السياسية معها.

واعتبر المحلل السياسي قاسم الغربي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن نتائج لائحة سحب الثقة أظهرت مكانة التحالف بين حركة «النهضة» و«قلب تونس» صوتوا ضد سحب الثقة على الرغم من هشاشة وضع «النهضة» برلمانياً. واكد أن من صوّت لسحب الثقة هي «الكتلة الديمقراطية» و«الدستوري الحر» وبعض أفراد «الكتلة الوطنية» وما يعني أن بقية الكتل أي «الكتلة الوطنية» و«المستقبل» غير موحدة، وجل المعطيات تشير إلى أنه لا يوجد موقف موحد بل خلافات في وجهات النظر تجاه هذه المسألة حتى داخل «التيار الديمقراطي». ورأى أن تجديد الثقة سيمنح حركة «النهضة» هامشاً أفضل في التفاوض في الحكومة المقبلة، ولكن التوتر في مجلس النواب سيستمر ولن يتم الحد منه إلا بحصول مشاورات في الدورة المقبلة للتهدئة.

انتخابات الشيوخ المصري: مجلس بنكهة عسكرية

يسعى عسكريون كثر، في مختلف الأجهزة الأمنية في مصر، للاستفادة من انتخابات مجلس الشيوخ المصري، المقررة بدءاً من 11 أغسطس

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يحيط جدلٌ واسع بأول انتخابات لمجلس الشيوخ المصري التي تنطلق أولى مراحلها في 11 أغسطس/ آب المقبل، تحت ظلال السيطرة المطلقة لجهازي المخابرات العامة والأمن الوطني على تشكيل المجلس الجديد. فمع بداية انطلاق مرحلة الدعاية الانتخابية بدت واضحة سيطرة العسكريين على الترشيحات الفردية، بخلاف عدد آخر منهم على القائمة الوحيدة التي تخوض سباقاً فردياً. وللمرة الأولى تغزو شوارع العاصمة القاهرة وعدد من المحافظات، منها الجيزة، صور للمرشحين بالزي العسكري، وتسبق أسماءهم رتبتهم العسكرية، في سابقة لم تحدث في الانتخابات، وذلك على الرغم من صدور قانون يُلزم العسكريين، سواء الحاليين أو السابقين، بالحصول على تصريح مسبق من المجلس الأعلى للقوات المسلحة لخوض أيّ من الاستحقاقات الانتخابية بدءاً من المحليات وحتى انتخابات رئاسة الجمهورية.

وتجري انتخابات مجلس الشورى بصورته الجديدة على 200 مقعد، منهم 100 بنظام القائمة المغلقة، و100 مقعد آخر للفردي، فيما يعين رئيس الجمهورية 100 عضو آخرين، وسط توقعات لمراقبين بأن يكون مجلساً عسكرياً بامتياز بعد إضافة الأعضاء الذين سيعينهم رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، وسط الحديث عن تعيين عدد من قيادات المجلس العسكري السابق، وقادة أفرع وإدارات سابقين بالقوات المسلحة.

وازدحمت قوائم المرشحين، سواء على القائمة أو الفردي، بالعسكريين الذين جاء في مقدمتهم قائد القوات الجوية السابق الفريق يونس المصري، كما شملت العميد السابق بالقوات البحرية عبد الرافع درويش، واللواء وجدي أبو زيد، والعميد بهاء الدين سيف النصر، والعميد إيهاب مرقس خليل، وعميد الكلية الفنية العسكرية سعيد محمد سليم، والعميد علاء الدين صبحي، الذي يخوض المنافسة بمحافظة الجيزة، وسامح محمد صلاح الدين، وهو صاحب شركة للمهمات العسكرية والتوريدات الحكومية، وممثل حزب «مستقبل وطن»، الذي يشرف على إدارته جهاز المخابرات العامة، بالإضافة إلى العميد مهندس محمد إبراهيم الجندي، والعقيد عبد الله أحمد القدح، والعميد محمد جلال عبد الغني، والعميد مهندس بالقوات الجوية محمد علي حمزة، واللواء عبد الإله الطوي.

كما برزت عشرات الأسماء الأخرى، التي عجّت بها القوائم لعسكريين وضباط شرطة سابقين، فيما بدا أنها «كوتا» متفق عليها مسبقاً. وظهرت العديد من الأسماء لقيادات أمنية تابعة لوزارة الداخلية، بالتنسيق مع جهاز الأمن الوطني الذي عاد لإدارة المشهد مجدداً ضمن اتفاق أعقب دوره في السيطرة على تظاهرات 20 سبتمبر/ أيلول الماضي، دعا إليها المقاول محمد علي، وكادت أن تطيح بالسيسي وقتها. وعلى الرغم من أن العديد من الأسماء هي لعسكريين أحيلوا للتقاعد، إلا أنهم صدّروا صورهم بالزي العسكري على لوحات الدعاية الانتخابية الخاصة بهم.

وأعادت الانتخابات المرتقبة الجدل داخل الأجهزة الأمنية والسيادية التي تدير الإعلام والحياة السياسية، وذلك في ظل حالة المنافسة بين جهازي الأمن الوطني والمخابرات العامة، بعدما خالف الأخير اتفاقاً مسبقاً بتولي الأمن الوطني للملف. فعاد محمود السيسي، نجل الرئيس والقيادي البارز بجهاز المخابرات العامة، لتولّي الإشراف على هندسة قوائم المرشحين والترتيبات الخاصة بالعملية الانتخابية للمجلس الجديد، بعد فترة من الاختفاء أعقبت حالة الغضب التي أثارها نفوذ السيسي الابن في نهاية عام 2019.

يذكر أن مجلس النواب المصري أقرّ، في 6 يوليو/ تموز الحالي، تعديلات تشريعية تقضي بعدم السماح لضباط الجيش العاملين أو المتقاعدين بالترشح للرئاسة أو لعضوية البرلمان إلا بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقضى التشريع الجديد بعدم جواز ترشح الضباط، سواء الموجودين بالخدمة أو من انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة، لانتخابات رئاسة الجمهورية أو المجالس النيابية أو المحلية إلا بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يأتي على قمته السيسي. وتضمّن التشريع الجديد فرض ضوابط على عناصر الجيش، بعد انتهاء خدمتهم بشأن إفشاء المعلومات التي اتصل علمهم بها أثناء الخدمة.

> ازدحمت قوائم المرشحين لانتخابات مجلس الشيوخ بالعسكريين

مرور الكرام

لا دعاء للأقصى في يوم عرفة

وائل قنديل

في زمن ليس بعيداً، كان موسم الحج بمثابة مؤتمر للأمة، تستعيد فيه ذاكرتها المعطلة، أو المعطية، طوال العام، فتجد قضايا العالم الإسلامي والعربي الحقيقية حاضرة وساطعة في دعاء الخطباء والمتكلمين في يوم عرفة، في شبابنا كنا نتابع وقائع يوم عرفة المنقولة تلفزيونياً أو إذاعياً، ركضاً وراء ميكروفون ينتقل من حنجرة إلى حنجرة، كلها تتنافس ببديع البيان في استحضار الهموم والأوجاع والآلام، فكانت فلسطين السليبة موضوعاً رئيساً.

الدعاء، في خطبة يوم عرفة كان للقدس والأقصى وفلسطين، والمستضعفين في الأرض من الشعوب المقهورة التي يفتك بها الاحتلال والظلم والاضطهاد، إلى الحد الذي كان معه التحذير من تسييس موسم الحج موضوعاً متكرراً على منصات الحوار والجدل. الآن جاءت اللحظة التي يتم فيها تغييب فلسطين والأقصى والقدس عن خطبة يوم عرفة، في موسم حج استثنائي من كل الوجوه، إن على مستوى أعداد الحجيج، التي جعلت من المناسبة الأكبر والأهم في حياة المسلمين مجرد احتفالية تعبيرية، أو طقس فولكلوري رمزي، أو على مستوى الخطاب، وبشكل خاص مضمون خطبة عرفة التي جاءت مقتضبة خاطفة متسرعة متعجلة، على الرغم من بحبوحة الوقت ورفاهية المكان، حيث لا زحام أو تكدس أو تدافع... لا مشاكل على الإطلاق في الحركة أو التفويج، انتقالاً بين المشاعر المقدسة.

كان «كورونا» مهيمناً ومتحكماً في تحديد أعداد الحجاج، كما كان مهيمناً على الخطاب والدعاء، إذ لم يكلف الخطيب نفسه بالدعاء «لإخواننا المستضعفين في كل مكان» أو تذكّر المسجد الأقصى المهدد والمحاصر والذي اقتحمه مستوطنون صهاينة بأعداد كبيرة صبيحة وقفة عرفات، فقط دعا الشيخ لملك السعودية وولي عهده «الأمين المأمون» وألهب آذان المستمعين بكلام غزير عن حتمية طاعة ولاة الأمر في كل ما يفعلون، ووجوبية الدعاء لهم بالتوفيق والنجاح والسداد والفلاح، حتى لو كان ولاء هؤلاء الولاة للبيت الأبيض أكبر وأهم من انتمائهم للبيت العتيق والأقصى السجين.

فيما مضى كانت النظم السياسية تمارس التطبيع والانبطاح والتفريط في الحقوق السياسية والإنسانية للأمة طوال العام، ثم تنتظر موسم الحج لتطلق خطاباتها بالكلام الذي يهز المشاعر ويحرّك القلوب الميتة عن أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وواجب نصرة الأشقاء والإخوة المظلومين والمقهورين.

لكن كل ذلك تحول إلى طقوس من الماضي، لم يعد مسموحاً بممارستها الآن، في زمن دونالد ترامب وتدشين المفهوم الصهيوني للاعتدال، وتسيير قوافل التطبيع السياحي في الاتجاهين.

التغييب العمدي للموضوع الفلسطيني عن منابر المساجد والجغرافيا والإنسان العربي، ووضع الإسلامي السياسي، بديلاً عن الاحتلال الصهيوني، عدواً وحيداً لأنظمة الحكم العربية المتلهفة على نيل الرضا الإسرائيلي، ورووياً رووياً صار الدعاء لفلسطين تهمة، حتى وصلنا إلى مرحلة الدعاء بالهلاك للمقاومة في كل مواجهة مع الاحتلال، ليغيب الدعاء، بالنصر «لإخواننا في فلسطين» عن لائحة الأدعية الرمضانية بالمساجد؟ وكما قلت سابقاً، بعضهم نسي الدعاء للأقصى، وبعضهم تناساه، إيثاراً للسلامة، من رقيب يعد أنفاس المصلين، ويكاد يفرض ضرائب على عدد التسابيح والأدعية، ويصنف ثالث تجاهل الأمر، كون الحكاية «حكاية فلسطين» ابتلعها الصمت الرسمي العربي المطبق، ودبت لدى بعض الدول العربية حكام على درجة «سفير» للكيان الصهيوني.

كل عام وفلسطين حاضرة في الذاكرة والوجدان، عربية خالصة، رغم أنف المهرولين.

مباحثات تركية ـ روسية بشأن ليبيا

تقف قوات الوفاق على مشارف سرت (فرانس برس)

> تتجه روسيا وتركيا إلى استئناف المباحثات بينهما حول ليبيا، وسط حديث موسكو عن توجه لمناقشة جوانب التسوية، بما في ذلك نشر القوات عند إعلان الهدنة، في وقت لم يتوقف التحشيد على تخوم سرت وبالتزامن مع تزايد الغضب الأميركي من خليفة حفتر

كشفت وزارة الخارجية الروسية، أمس الخميس، عن اجتماع جديد سيعقد بين موسكو وأنقرة بشأن التسوية في ليبيا، بركز بشكل خاص على بحث «نشر القوات المتقاتلة وقت إعلان الهدنة»، ما من شأنه أن يؤدي إلى تبريد الجبهات حول منطقتي سرت والجفرة على الرغم من استمرار التحشيد من قبل قوات حكومة الوفاق ومليشيات خليفة حفتر. ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن نائب مدير إدارة الإعلام والصحافة في وزارة الخارجية الروسية، اليكسي زايتسيف، قوله إن «اجتماعاً جديداً للدبلوماسيين الأتراك والروس حول ليبيا سيعقد في المستقبل القريب في موسكو، ومن أبرز بنوده انتشار القوات العسكرية المتقاتلة في وقت إعلان الهدنة». وأضاف زايتسيف قائلاً: «عقب المحادثات في أنقرة، تقرر عقد اجتماع جديد للوفدين الروسي والتركي في موسكو في المستقبل القريب». وتابع: «تمت مناقشة مختلف جوانب التسوية في ليبيا بما في ذلك نشر القوات المتقاتلة وقت إعلان الهدنة». وقبل هذا الموقف أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الخميس، عزم تركيا على حسم العمليات العسكرية في سورية والعراق وليبيا لمصلحة حلفائها. وأضاف في كلمته بمناسبة عيد الأضحى (الذي يبدأ اليوم الجمعة): «ننوي تتويج نضالنا الممتد من سورية والعراق حتى ليبيا بالنصر لنا ولأشقائنا هناك». وكان وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، شدّد على أن بلاده تبذل قصارى جهدها لمساعدة أشقائها الليبيين، من أجل إحلال وقف إطلاق النار والاستقرار ووحدة الأراضي في ليبيا.

وفي سياق آخر، أكد السفير الروسي لدى مصر جورجيي بوريسينكو، أن موسكو لا تخطط لإقامة قاعدة عسكرية في ليبيا، ولم ترسل طلباً بذلك للسلطات الليبية. وقال في مقابلة تلفزيونية: «لم توجه أي طلبات من قبل الجانب الروسي إلى السلطات الليبية لإقامة أي قاعدة عسكرية أو نقطة للتمركز البحري». مع العلم أن وزير الداخلية في حكومة الوفاق، فتحي باشاغا قد دعا في مقابلة مع موقع «بلومبيرغ» إلى ضرورة «إعاقة خطط روسيا لإقامة قواعد في سرت والجفرة».

في هذه الأثناء، قدّر أحمد المسماري المتحدث باسم مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، عدد العسكريين الأتراك في ليبيا بنحو 3 آلاف شخص، قائلاً إنهم «يشغلون المعدات الحديثة التي جلبت لغزو ليبيا» على حد تعبيره. ونقلت صحيفة «الشروق» المصرية عنه تشديده على أن «الجيش المصري جاهز الآن لردع الأتراك في أي مكان سواء في البحر الأبيض المتوسط أو في الأراضي الليبية».

في هذه الأثناء، ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال»، أن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) تلوّح بفرض عقوبات على حفتر، كونه لم يستجب لضغوط الولايات المتحدة بفتح الحقول والموانئ النفطية في ليبيا، بعد تهديد السفارة الأميركية لدى طرابلس بفرض عقوبات على من يعرقلون الجهود الدولية لاستئناف تصدير النفط. وأضافت الصحيفة أنه «رغم أن ليبيا لا تقع ضمن دائرة أولويات الولايات المتحدة، خصوصاً مع اقتراب موعد انتخاباتها الرئاسية، إلا أن ازدياد النفوذ الروسي في ليبيا، تحديداً في منطقة الهلال النفطي، وحتى في حوض مرزق النفطي في أقصى جنوب غربي البلاد، هو أكثر ما يقلق واشنطن».

وتابعت أن "البنتاغون يحقق في الروابط العميقة بين حفتر والمرتزقة الروس"، رغم أن تسليط الجيش الأميركي الضوء على نشاط مجموعة "فاغنر" في ليبيا ليس جديداً، فقد سبق أن اعتبر مسؤول عسكري أميركي أن المجموعة «أخطر من داعش». لكن الجديد هو التركيز على «الروابط العميقة مع حفتر»، بمعنى أن «البنتاغون» يبحث عن أدلة قوية تمكنه من تبرير فرض عقوبات على حفتر لعلاقته بشركة أمنية تقع تحت طائلة العقوبات الأميركية.

واستندت الصحيفة إلى مسؤولين أميركيين، قالوا إن «واشنطن هددت حفتر بالعقوبات بسبب رفضه إعادة فتح صادرات النفط، وهو قرار اتخذ تحت التأثير (أو النفوذ) الروسي». مع العلم أنه في البداية كانت التهديدات الأميركية فضفاضة، لكن هذه المرة تم ذكر حفتر بالاسم، ولو بشكل غير رسمي، مما يعني أن واشنطن قد سقف ضغوطاتها عليه قليلاً، من دون أن تقطع شعرة معاوية معه. وأضافت «وول ستريت جورنال»، أن وزارة الخارجية الأميركية أوصلت التهديد بفرض العقوبات إلى حفتر لأنه «كان يتصرف بسخافة وتصلب» مع موضوع فتح موانئ النفط، بحسب مسؤول أميركي.

وأوضحت الصحيفة كيف تلاعب حفتر بواشنطن «باستخفاف وتحد»، من ناحية «سماحه في البداية بإعادة فتح الموانئ النفطية) لكنه غيّر رأيه عندما انتقلت قوات مجموعة فاغنر إلى (ميناء) السدرة (600 كيلومتر شرقي طرابلس)».

وتمتلك الولايات المتحدة ورقة ضغط قوية ضد حفتر، الذي عاش فيها لأكثر من 20 سنة، فضلاً على أنه يحمل جنسيتها. فقد أشارت الصحيفة إلى أنه «وفقاً لسجلات الممتلكات الأميركية، فإن حفتر يمتلك مزرعة بقيمة 185 ألف دولار، ومسكنا بقيمة 364 ألف دولار في ولاية فيرجينيا، ما يجعله عرضة للعقوبات الأميركية. لكن هذه الأرقام أقل بكثير مما نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، والتي تحدثت في يونيو/حزيران الماضي، عن أن محكمة فرجينيا قبلت رفع قضية لعائلتين ليبيتين ضد حفتر، بسبب امتلاكه عقارات في المدينة اشتراها ما بين عامي 2014 و2017 بقيمة 8 ملايين دولار.

لكن ليس واضحاً ما حجم تأثير هذه العقوبات، سواء فُعّلت أو لم تُفعّل، على تليين موقف حفتر تجاه الحلول السياسية. فقد سبق أن فرضت واشنطن عقوبات على رئيس مجلس نواب طبرق عقيلة صالح، وجمدت حساباته المالية في 2016، بسبب عرقلته الاتفاق السياسي، لكن من دون أن يكون لذلك كبير أثر على زحزحة موقفه من حكومة الوفاق.

وليس ازدياد النفوذ الروسي وحده ما يقلق واشنطن في ليبيا، بل إن علاقات حفتر مع النظام السوري ومع الحكومة الفنزويلية لا تبعث على ارتياح الإدارة الأميركية التي تفرض عقوبات عليهما، وهو ما دفع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأميركي، إلى طلب إجراء تعديلات على مشروع قانون «دعم الاستقرار في ليبيا». وفي حالة إقرار التعديلات الجديدة على مستوى الكونغرس بغرفتيه والبيت الأبيض، فإن مليشيات حفتر ومجموعة «فاغنر» ستكون تحت طائلة هذه العقوبات. وهذا ما دفع صحيفة «ليزا فيسي مايا» الروسية، إلى الاستنتاج بحسب أحد مقالاتها، بأن واشنطن بدأت تتخلى عن الحياد في ليبيا، بعد تهديدها بفرض عقوبات على حفتر.

(العربي الجديد، الأناضول)

فشل ترامب

رأى الكاتب في «بلومبيرغ»، بوبي غوش، أن «سياسة إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في ليبيا المتعثرة، تُعرّف المصداقية الأميركية في الرمال المتحركة الصحراوية».

وأضاف: «حاول ترامب التدخل في الحرب الليبية، فتواصل مع الرعاة الرئيسيين للجانبين، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يدعم حكومة الوفاق، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (الصورة) الذي يدعم خليفة حفتر لحثهم على دعم تسوية تفاوضية، لكنه فشل».

الحدث

مع تضارب الأنباء عن إرسال القاهرة جنوداً إلى سورية، بين تأكيدها من قبل وكالة الأناضول ونفي من قبل مصادر مصرية تحدثت مع «العربي الجديد»، فإن الوقائع في الفترة الأخيرة تؤكد تصاعد التعاون بين نظام بشار الأسد والسلطات المصرية مع أكثر من زيارة قام بها عباس كامل إلى دمشق

زار عباس كامل دمشق قبل نحو شهرين (خالد دسوقي/فرانس برس)

تنسيق السيسي والأسد

القاهرة تنفي إرسال قوات مصرية إلى سورية

الجمعة 31 يوليو/ تموز 2020 م 10 ذو الحجة 1441 هـ ◻ العدد 2160 السنة السادسة
Friday 31 July 2020

حشود وخروقات

جاء الحديث عن وصول الجنود المصريين إلى سورية مع حشود لقوات النظام والمليشيات الموالية لإيران على خطوط التماس مع فصائل المعارضة في منطقة خفض التصعيد في إدلب ومحيطها، وذلك بعدما ازدادت أخيرا انتهاكات المليشيات وقوات النظام لوقف إطلاق النار بالمنطقة.

الجمعة 31 يوليو/ تموز 2020 م 10 ذو الحجة 1441 هـ ◻ العدد 2160 السنة السادسة
Friday 31 July 2020

القاهرة ـ **العربي الجديد**
عدنان أحمد

لم تتأخر مصادر مصرية تواصلت معها «العربي الجديد» في نفي الخبر الذي نشرته وكالة أنباء الأناضول التركية بشأن إرسال مصر 150 جندياً إلى سورية، بالتنسيق مع الحرس الثوري الإيراني، في وقت يستمر التنسيق العلني بين السلطات المصرية ونظام بشار الأسد، لا سيما أن مدير جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل قام بأكثر من زيارة إلى دمشق، ومع سير القاهرة لمقترح إعادة نظام الأسد إلى الجامعة العربية. وعلى الرغم من نفي مصادر مصرية صحة الخبر عن إرسال جنود مصريين، ووضع ذلك في إطار الحرب السياسية والإعلامية بين القاهرة وأنقرة، إلا أن الدور المصري في سورية يتوسع بشكل كبير، وإن كان لا يزال حتى الساعة مقتصراً على التحركات السياسية والدبلوماسية، وفق ما هو متوفر من معلومات.

وذكرت وكالة «الأناضول»، أمس الخميس، أن مصر أرسلت 150 جندياً إلى سورية دخلوا عبر مطار حماة العسكري وانتشروا لاحقاً في ريف حلب الغربي وريف إدلب الجنوبي. وبحسب «الأناضول»، فإن الجنود المصريين انتشروا في منطقة خان العسل بريف حلب الغربي، ومحيط مدينة سراقب في ريف إدلب الجنوبي، وهم مزودون بأسلحة خفيفة «برفقة المجموعات الإرهابية التابعة لإيران على خطوط الجبهة ضد فصائل المعارضة السورية المعتدلة» بحسب الوكالة. من جهتها، نقلت وكالة «شاهد» الإخبارية السورية المحلية عن مصدر عسكري من المعارضة السورية تأكيده وصول مصريين «بإشاعة معلومات غير حقيقية وبعيدة تماماً عن الواقع». وشدد أحد المصادر على عدم وجود أي ضابط أو جندي مصري في سورية، وعدم وجود تواصل ميداني على الإطلاق مع الحرس الثوري الإيراني. وأضافت المصادر أن «السلوك التركي يأتي في سياق الحرب السياسية والإعلامية بين القاهرة وأنقرة، والتي تستخدم فيها وسائل الإعلام كما الميادين الاقتصادية والعسكرية الأخرى، في ليبيا ومنطقة شرق البحر المتوسط وسورية أيضاً».

لكن حديث المصادر أكد، في الوقت نفسه، استمرار وتطوير التنسيق المباشر مع النظام السوري، عسكرياً على مستوى التسليح والتكنولوجيا، وأمنياً، واستخباراتياً. وكشف أحد المصادر أن عباس كامل قام بزيارة منذ شهرين إلى دمشق، كانت الثانية خلال العام الحالي، والتقى خلالها برئيس مكتب الأمن الوطني السوري اللواء علي مملوك. وبحسب المصدر نفسه، فإن التنسيق المصري السوري حالياً «لا يقف فقط عند حد العمل على التصدي للنفوذ التركي والحركات الإسلامية وغيرها من المواضيع ذات البعد الأمني»، بل تم التطرق إلى فرص تسويق مصر لمقترح عودة النظام السوري إلى جامعة الدول العربية وإنهاء فترة تجميد عضوية سورية، الأمر الذي «يتحمس السيسي له» وفق حديث المصدر.

وكانت صحف سورية قد كشفت أن كامل زار سورية، مطلع مارس/آذار الماضي، وبحثا التصعيد التركي في شمال سورية، وملف نقل المقاتلين الأجانب من الجماعات المسلحة في إدلب إلى ليبيا، ومستجدات التنسيق الروسي التركي ميدانياً. وقبل ذلك أعلنت دمشق عن زيارات عدة أجراها مملوك للقاهرة، مطلع العام الحالي ونهاية عام 2018، وبعض تلك الزيارات لم يعلن عنها الجانب المصري، وقالت دمشق إنها خصصت لبحث مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك القضايا السياسية والأمنية وجهود مكافحة الإرهاب، وتوحيد الصف العربي لمواجهة التحديات المقبلة».

وسبق أن قالت مصادر لـ«العربي الجديد» إنّ مصر ساهمت بفاعلية في عملية فتح قنوات الاتصال بين النظام السوري و«مجلس سورية الديمقراطية» (مسد)، الجناح السياسي لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، كاشفة عن أنّ اجتماعاً جرى بين علي مملوك ورئيس «مسد» رياض درار، في القاهرة، أواخر شهر فبراير/شباط الماضي، بمشاركة عباس كامل، وذلك على هامش حضور مملوك فعاليات المنتدى الاستخباري العربي في القاهرة.

وأشارت المصادر إلى أنّ التحركات المصرية الخليجية بشأن مواجهة تركيا، سواء في سورية أو ليبيا، لم تقتصر في الحالة السورية على تقديم الدعم السياسي فقط، مؤكدةً أنّ كلاً من مصر والإمارات والسعودية، قدمت مساعدات عسكرية كبيرة، شملت أسلحة نوعية متطورة، وتنسيقاً استخباراتياً بشأن طبيعة القوات التركية الموجودة في شمال شرق سورية، وحجمها، كما تلقت قوات سورية الديمقراطية دعماً مالياً كبيراً من الإمارات والسعودية، بتنسيق مصري.

من جهته، علق القيادي في فصائل المعارضة السورية، العميد فاتح حسون لـ«العربي الجديد» على خبر الأناضول بشأن إرسال قوات مصرية قائلاً إن «الملف الليبي يعتبر من الملفات عالية الأهمية والتأثير بالنسبة لمصر، وبيدو أن سورية أصبحت ساحة لتبادل الرسائل». وأضاف «وجود جنود مصريين في منطقة خان العسل بريف حلب الغربي، ومحيط مدينة سراقب بريف إدلب الجنوبي هي رسالة مصرية لتركيا بأن الوجود العسكري لتركيا بالقرب من الحدود المصرية في ليبيا، سيقابله وجود عسكري لمصر بالقرب من الحدود التركية بشكل داعم لمن لا ترغب به تركيا».

تحدثت «الأناضول» عن إرسال مصر 150 جنديا إلى سورية

مصادر مصرية: تركيا تسعى لإحراج القاهرة أمام واشنطن

تقرير

ترامب يخشى الهزيمة: قد نؤجل الرئاسيات

آثار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أمس الخميس، احتمال تأجيل الانتخابات الرئاسية المقررة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، في سابقة لم تحصل في تاريخ الولايات المتحدة، إذ إن موعد الرئاسيات منصوص عليه في الدستور الأميركي، وبحسب الدستور الأميركي، فإن ترامب غير قادر على فرض تأجيل الانتخابات. واتخذ ترامب، الذي بات يشعر أن هزيمته في انتخابات نوفمبر المقبل واردة ما سيجول دون حصوله على ولاية ثانية، من احتمال تزوير أصوات الناخبين عند التصويت عبر البريد، والذي جرى استخدامه بأعداد كبيرة خلال الانتخابات التمهيدية في ظل وباء كورونا، ذريعة لطرح التأجيل. وقال في تغريدة على «تويتر»: «في حال تم الاتفاق على التصويت بالبريد، ستكون هذه الانتخابات الأكثر احتيالاً في التاريخ وغير دقيقة»، طارحاً تأجيل الانتخابات «حتى يصبح بمقدور الناس التصويت بشكل ملائم وآمن وبسلامة؟».

وبدأ ديمقراطيون من بينهم مرشح الحزب للرئاسة جو بايدن استعدادات لحماية الناخبين والانتخابات وسط مخاوف من أن ترامب سيحاول التدخل في مسار التصويت. وفي نهاية إبريل/نيسان الماضي، توقع بايدن أن يبذل ترامب قصارى جهده لتأجيل الانتخابات. وقال «تذكروا ما أقوله لكم، أعتقد أنه سيحاول تأجيل الانتخابات بطريقة أو بأخرى وأن يجد أسباباً تبرر عدم إجرائها».

ويواجه ترامب أزمات عدة تقلص من فرصه بالفوز بولاية ثانية، سواء ما يتعلق منها بسوء إدارته لأزمة وباء كورونا، أو بسبب تراجع شعبيته عقب الاحتجاجات الأخيرة. كما ازداد شعوره بالخطر على منصبه بفعل تراجع الأرقام الاقتصادية في بلاده، والتي تعد من أبرز عوامل التأثير على الناخبين. وتراجع إجمالي الناتج المحلي الأميركي بنسبة 32,9 في المائة خلال الربع الثاني من العام، وهي فترة الثلاثة أشهر الثانية على ولاية ثانية، من احتمال اقتصاد عالمي انكماشاً، ما يعني دخوله بمرحلة ركود، وذلك وفق تقديرات أولية نشرتها وزارة التجارة أمس الخميس. وأوضحت الوزارة أن هذا التراجع أقل مما كان متوقعاً (35 في المائة)، و«يشكل انعكاساً للاستجابة لوباء كورونا، مع تدابير العزل التي فرضت في مارس/آذار وإبريل/نيسان الماضيين، عُوّض جزئياً مع استئناف جزء من النشاط الاقتصادي في بعض مناطق البلاد في شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران الماضيين». وأثارت تغريدة ترامب امتعاض مؤرخ تاريخ الرئاسيات الأميركية، مايكل بيشلوس، الذي غرّد على «تويتر» قائلاً: «لم تؤجل أي انتخابات رئاسية أبداً في تاريخ الولايات المتحدة، لا في الحرب الأهلية (1861 ـ 1865)، ولا في الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945)». مع العلم أن الانتخابات الرئاسية لعام 1864، جرت إبان الحرب الأهلية الأميركية، ونجح فيها إبراهام لنكولن في الفوز بولاية ثانية، قبل اغتياله في 15 إبريل 1865.

أما في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها، فقد كان الديمقراطي فرانكلين روزفلت استثناءً، بعد فوزه بأربعة انتخابات رئاسية، في 1932 و1936 و1940 و1944، قبل وفاته في 12 إبريل 1945، وتولّي هاري ترومان خلافته.

وينصّ الدستور الأميركي فإنه يتعين «إجراء الانتخابات الرئاسية كل أربع سنوات، تحديداً في يوم الثلاثاء التالي ليوم الاثنين الأول من شهر نوفمبر»، أي في 3 نوفمبر المقبل بما يتعلق بهذا العام.

لم توجّل اي انتخابات رئاسية في تاريخ الولايات المتحدة

ترامب ملزم بمغادرة البيت الأبيض في 20 يناير في حال تأجيل الانتخابات (Getty)

قضية

تفجيرات رأس العين تفلت أمني يمنع الاستقرار في المنطقة

تؤرق التفجيرات التي تضرب رأس العين السورية، الواقعة ضمن مناطق «نبع السلام»، الأهالي ولا سيما المهجرون الذين يخشون العودة إليها، فيما لا يبدو أن هناك حلولاً واضحة

عماد كركص

ارتفعت في الآونة الأخيرة وتيرة التفجيرات في مدينة رأس العين في الريف الغربي من محافظة الحسكة، والواقعة ضمن ما تعرف بمناطق عملية «نبع السلام» التي شنها الجيش التركي بالمشاركة مع قوات «الجيش الوطني» السوري الحليف لأنقرة، ما يجعلها ضمن مناطق النفوذ التركي شمالي شرق سورية. وبلغت حصيلة التفجيرات خلال أسبوع واحد، أربعة تفجيرات، أدت إلى مقتل 13 شخصاً بالإضافة إلى نحو 30 جريحاً كلهم من المدنيين، لتكشف عن حالة من الانفلات والتسيب الأمني في المدينة والمنطقة عموماً، ما بات يؤرق سكان المدينة، وسط اكتفاء الجهات الأمنية المسؤولة في المنطقة برمي الاتهامات من دون اتخاذ إجراءات حقيقية للحد من حالة الفلتان والتسيب الأمني.

وعقب التفجير الأخير الذي ضرب مدينة رأس العين أول من أمس الأربعاء، اتهمت «الهيئة السياسية في محافظة الحسكة»، حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي، الذي وصفته بأنه الفرع السوري لحزب «العمال الكردستاني»، بالوقوف وراء هذه التفجيرات، وقالت الهيئة في بيان لها: «ما زال إرهاب مليشيات الاتحاد يضرب المدنيين بحقده الكبير على الشعب السوري الذي خرج مطالباً بالحرية والكرامة وإسقاط نظام الإجرام والعصابة الأسدية». وأضاف البيان: «هذا التنظيم الإرهابي الذي وقف مع نظام العصابة الحاكمة في دمشق منذ انطلاق الثورة السورية كان إحدى أدوات التشبيح التي استخدمها النظام لضرب الثورة السورية في مناطق الجزيرة والفرات وشمال حلب». وطالب البيان «الجيش الوطني السوري الحر والأجهزة الأمنية والشرطة العسكرية والمدنية بتحمّل مسؤولياتها في توفير الأمن والأمان للمناطق المحررة، وملاحقة عملاء وخلايا تنظيم الاتحاد الإرهابي وتقديمهم للمحاكمة، والضرب بيد من حديد على كل من يحاول استهداف أهلنا في الداخل السوري المحرر... وإننا نحملهم المسؤولية كاملة وبشكل مباشر في هذا المجال». كما طالب الائتلاف الوطني المعارض «باتخاذ موقف واضح ضد كافة القوى الموجودة ضمن الائتلاف، والتي لديها علاقات أو تواصل وعمل مشترك مع تنظيم الاتحاد الإرهابي كالمجلس الوطني الكردي وتيار الغد». وحول تفاقم التفجيرات والمسؤولية عنها، قال رئيس «الهيئة السياسية في محافظة الحسكة» مضر حماد الأسعد، لـ«العربي الجديد»، إن «بعض كتائب الجيش الوطني وإثر سيطرتها على المنطقة، سمحت للعديد من عناصر وقيادات المليشيات الكردية وحتى أجهزة النظام السوري الأمنية بالعودة إلى المدن والقرى، من دون مساءلة أو حتى مراقبة، وهؤلاء يتجولون بين المدن والقرى بلا رقيب، وهم بالتأكيد محط شك الأهالي هناك». ولفت إلى أن «الأهالي في رأس العين ومناطق عملية نبع السلام بين محافظتي الرقة والحسكة، يودون بسط الأمن والأمان في هذه المناطق، إلا أن التفجيرات باتت تؤرقهم بشكل كبير، وجعلت الكثير ممن يودون الرجوع إلى المنطقة بعد السيطرة عليها، يحسبون ألف حساب قبل العودة، نظراً للأوضاع الأمنية المأساوية».

ورجح الأسعد وجود اختراقات أمنية في صفوف القوى الأمنية التابعة للمعارضة هناك، وكذلك بين صفوف الأهالي، منوهاً إلى أن «هناك تقصيراً أمنياً واضحاً ناتجاً عن عدة أسباب، من أهمها أنه لا توجد جهة أمنية واحدة تدير الشؤون الأمنية، ما جعل تداخل المهام بين فصائل الجيش الوطني وأجهزة الشرطة المدنية والعسكرية أمراً سلبياً، لذلك يجب أن تكون هناك جهة أمنية واحدة تضبط الأمن في المدينة مرتبطة بجهة أمنية مركزية للمنطقة، وتكون منتشرة في المدن والبلدات كشرطة مدنية وعلى المداخل لضبط حركة السيارات والدراجات النارية، التي تعد مصدر التفجيرات الرئيسي، والأهم يجب أن يكون عناصر هذه الجهة الأمنية من أبناء المنطقة، كونهم يعرفون تفاصيلها، ويستطيعون تمييز المرتبطين بالمليشيات الإرهابية وعناصر النظام من أبناء المنطقة». وشدد على ضرورة تلقي أي جهاز أمني يتم إسناد إليه حماية المنطقة تدريباً عالياً، وتجهيزه بكافة التجهيزات التقنية اللازمة للكشف عن المفخخات والعربات المفخمة، وضرورة إخراج فصائل «الجيش الوطني» من المدن والبلدات، لكي تكون عملية ضبط الوضع الأمني أسهل.

من جهته، اتهم عبد الله الجشعم، نائب رئيس المجلس المحلي في مدينة رأس العين، عناصر حزب «الاتحاد الديمقراطي» بالوقوف وراء التفجيرات في مدينته، منوهاً في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن «خلايا مليشيا الاتحاد تريد ضرب استقرار المنطقة بعد أن دارت حركة الحياة فيها وعاد الناس إليها وتم تشغيل الخدمات من ماء وكهرباء وخبز، إضافة إلى التجهيزات الطبية، وكل أساسيات الحياة في المدينة، وهذا الاستقرار كان السبب باستهداف المنطقة، وطبعاً ضرب الاستقرار له أهداف عند مليشيا الاتحاد».

وعن أهداف هذه التفجيرات، أوضح أن «أولها يكمن في تفريغ المنطقة من سكانها، لاستخدام هذا الأمر سياسياً والقول إن الجيش الوطني قام بتهجير المدنيين، أما الثاني فيتمثل بحرمان المنطقة من المنظمات المدنية والإغاثية، فعندما تستهدف المنطقة بتفجيرات، فإن جمعيات ومنظمات الاتحاد الأوروبي لن تدخل المنطقة».

وعن الحلول للحد من هذه التفجيرات وحالة الانفلات الأمني في المنطقة، أشار الجشعم إلى أنه «يتم العمل الآن على مشروع كاميرات مزودة بأنظمة ذكية للتعرف على الوجوه وأرقام السيارات، وهذا النظام سيتم تطبيقه في القريب العاجل، وتعمل أيضاً مديريتا النفوس والمواصلات على أخذ بصمات أصحاب السيارات وتنظيم قيود السكان، وهذه الأمور تساعد بشكل كبير على ضبط الدخول والخروج من وإلى المدن والبلدات».

في المقابل، قال أمجد عثمان، المتحدث الرسمي باسم «مجلس سورية الديمقراطية»، الذي يعتبر «الاتحاد الديمقراطي» أحد تشكيلاته، لـ«العربي الجديد»، إن «الفصائل ومن يدعمها قامت بجرائم حرب وتهجير وإعدامات ميدانية أثناء احتلالها رأس العين وتل أبيض، وهذه الفصائل ومنذ احتلت رأس العين تتقاتل في ما بينها، وتتصارع على نهب واستباحة أملاك المواطنين، لدرجة أن الأتراك أعلنوا أخيراً وتحت الضغط نيّتهم إخراج الفصائل خارج المدن بسبب سوء تصرفاتها، لكن المفارقة أنه ومنذ اتخاذ هذا القرار تصاعدت وتيرة التفجيرات بشكل مريب، ما يجعلنا نعتقد بأن من يقف وراء هذه التفجيرات يريد أن يخلق مبررات لإبقاء الفصائل داخل المدن».

لتواصل التفجيرات في المنطقة منذ أشهر (خير الخطيب/فرانس برس)

التفاعل على منصات التواصل الاجتماعي حول التقارب باهت

رصد

الفلسطينيون يتابعون بفتور تقارب «فتح» و«حماس»

يخشى الفلسطينيون التفاوُل في ملف تقارب «حماس» و«فتح»، بفعل تراكمات سلبية سابقة ناجمة عن عشرات محاولات التقارب الفاشلة

رام الله ـ **سامر خويرة**

لا تلقى الأخبار المتعلقة بإمكانية عودة المصالحة الفلسطينية بين حركتي «فتح» و«حماس»، قطبي السياسة الفلسطينية، اهتماماً ملحوظاً لدى غالبية أبناء الشعب الفلسطيني، الذي عاش قبل ذلك أجواء مشابهة مرات عديدة، لم يكتب لها النجاح، جعلت سقف توقعاته منخفضاً من التقارب الجديد. ويعتبر المواطن الفلسطيني مهران أبو هواش، من مدينة طولكرم شمالي الضفة الغربية، أنه «لا شك أن الخطوة ممتازة وتأتي بعد سنوات طويلة من الجفاء، لكننا مللنا من الأحاديث فقط، نريد أفعالاً على الأرض تثبت أن الانقسام بات خلف ظهورنا». ويضيف: «لست محسوباً على أي طرف منهما، لكنني كمواطن أرى أن فتح تتملك الضفة كلياً ولا تعطي مجالاً لغيرها ليعمل، وكذلك حماس في قطاع غزة، سؤالي لهما أين بقية فصائل الشعب؟ أين المستقلون؟ لا مكان لهم. إذن ما زلنا بعيدين عن القول إن المصالحة ستنجح».

أما ك. ع. (الذي رفض الإفصاح عن اسمه) من مدينة نابلس شمالي الضفة، فيقول لـ«العربي الجديد»: «تم اعتقالي واستدعائي مرات عدة لدى الأجهزة الأمنية في الضفة، والتحقيق في كل مرة كان يدور حول نشاطي السياسي، ولأسف اعتقلني الاحتلال الإسرائيلي لأسباب نفسها، لقد عانيت ومعي الآلاف من المحسوبين على حماس من سياسة (الباب الدوار) نخرج من سجون السلطة فتلتقفنا سجون الاحتلال، والعكس صحيح، ورأينا التنسيق الأمني بأبهى صوره». ويرى أن «فتح اليوم على المحك، هل ستسمح للمعارضة بشكل عام وحماس على وجه الخصوص بالعمل بحريتها؟ هل ستتوقف الاعتقالات السياسية والإجراءات الأمنية، وتكون الوظائف الحكومية متاحة بحسب الكفاءة لا الانتماء السياسي؟».

بدورها، تنوّه المواطنة الفلسطينية سماح حمدان، وهي مهندسة معمارية، إلى أنها لم تعد تهتم بأخبار السياسة عامة، وتلك «التي تتحدث عن الانقسام والمصالحة خاصة. لقد ضاعت فلسطين بسبب خلافاتهم، إنهم يتقاتلون على الوهم وعلى المناصب ولا يهمهم الوطن». وتضيف، في حديث لـ«العربي الجديد»: «لقد سئمنا منهم، حتى بتنا نتشكك في أي عمل وطني، ونرفض المشاركة في أي عملية انتخاب حتى وإن كانت خدماتية أو نقابية، هذه نتيجة حتمية للصراع الداخلي، الذي انشغلوا به عما هو أهم». في المقابل، كان التفاعل مع المنشورات على منصات التواصل الاجتماعي التي تحض على دعم تلك الخطوات التقاربية الأخيرة، بين حركتي فتح وحماس، باهتاً. في السياق، يقول الأسير المحرر مصطفى شتات من مدينة سلفيت الضفة الغربية، والذي أطلق عبر صفحته على «فيسبوك» هاشتاغ «#الوحدة_قانون_النصر»، إنه «لم تحظ دعوتي بتنظيم حملات إعلامية على فيسبوك لدعم المصالحة بالتفاعل المطلوب. أدرك حجم الإحباط، لكن هل نستسلم لمن يريد أن يُبقي الانقسام قائماً؟ طبعاً لا. وهذا بنظري واجب وطني على كل حر وشريف». ويتساءل شتات على صفحته عن المانع من إطلاق حملة لوقف كل أشكال التحريض الفصائلي وتحديداً بين حركتي «حماس» و«فتح» على مواقع التواصل الاجتماعي. ويرى، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «لو توقفت اللغة التشاؤمية والهجومية من الجميع لفترة، لوجد الجميع أنهم كانوا على خطأ، فكل التصعيد الإعلامي أثبت فشله وتعميقه للأزمة الوطنية ولم يستفد منه إلا الاحتلال».

وشهدت سنوات الانقسام الداخلي، عقب سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة عام 2007 وإنهاء السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» وجود الحركة في الضفة الغربية، محاولات مدعومة من دول عربية وإقليمية لوضع حد للخلاف، لكنها باءت بالفشل. وترك هذا الأمر أثراً سلبياً على الفلسطينيين الذين لم يعودوا يتحمّلون مزيداً من الإخفاقات. وأبدى بعضهم خشيته من ارتباط اللقاءات الجديدة بإمكانية إعلان حكومة الاحتلال الإسرائيلي ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة لسيادتها، وفي حال تراجعت عنها أو اختلفا، ستعود العلاقة بين التنظيمين الأكبر على الساحة إلى سابق عهدها في الانقسام.

في هذا الوقت، عبرت قيادات في الحركتين عن تفهمها للتوجه الشعبي، مدركين الحاجة الماسة لإعلاء الصوت الداعم من الجبهتين للوحدة، لا سيما في ظل فشل ذريع للعملية السياسية مع الاحتلال الإسرائيلي من جهة، ووصول الحركتين إلى قناعة راسخة باستحالة إقصاء إحداهما للأخرى. وبدأت بوادر التقارب بالمؤتمر الصحافي المشترك الذي عقد في 2 يوليو/تموز الحالي، وجمع عبر نظام «الفيديو كونفرنس» أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب من رام الله، مع نائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» صالح العاروري من بيروت.

شرق غرب

الاحتلال يعتقل 18 فلسطينياً

اعتقلت قوات الاحتلال، ليلة الأربعاء وأمس الخميس، 18 فلسطينياً من الضفة الغربية، بينهم أسرى سابقون، ومنسق حركة مقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها (BDS)، محمود نواجعة. وقال عضو سكرتارية اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل عصام بكر، لـ«العربي الجديد» إن قوات الاحتلال دهمت منزل نواجعة بمدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، فجر أمس، وفتشته، ثم اعتقلت نواجعة واقتادته إلى جهة مجهولة. وأكد أن حركة المقاطعة تعتبر اعتقال نواجعة جزءاً من استهدافها واستهداف نشطائها على امتداد العالم.

(العربي الجديد)

الأردن يحتج على الانتهاكات في الأقصى

دانت وزارة الخارجية الأردنية، أمس الخميس، استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى والتي كان آخرها سماح السلطات الإسرائيلية لمئات المتطرفين اليهود بتنفيذ اقتحامات للمسجد بحماية من الشرطة الإسرائيلية. ووجهت الوزارة مذكرة احتجاج رسمية عبر القنوات الدبلوماسية، طالبت فيها إسرائيل بالكف عن الاستفزازات والانتهاكات. وقال المتحدث باسم الوزارة ضيف الله الفايز، في بيان، إن ما جرى أمس في الأقصى تصرف عبثي غير مسؤول ومرفوض، ويمثل استفزازاً لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم.

(العربي الجديد)

بلجيكا تسحب الجنسية من 8 «دواعش»

قررت محكمة الاستئناف البلجيكية غيابيا، أمس الخميس، سحب الجنسية من 8 أشخاص لعضويتهم في تنظيم «داعش». وأوضحت المحكمة في بيان، أن الأشخاص الثمانية انضموا إلى صفوف داعش في سورية والعراق، وأن مكان وجودهم حاليا غير معروف. كما قضت محكمة الاستئناف البلجيكية أيضا بسجنهم لمدة 5 أعوام. ويحق للأشخاص الثمانية الطعن بقرار محكمة الاستئناف خلال مدة لا تتجاوز 8 أيام.

(الأناضول)

روسيا تعتقل جنديا بتهمة التجسس

أعلن جهاز الأمن الاتحادي في روسيا، أمس الخميس، أن قوات الأمن اعتقلت جنديا من أسطولها في البحر الأسود في مدينة سيفاستوبول في القرم للاشتباه بتجسسه لصالح المخابرات العسكرية الأوكرانية. ولم يذكر الجهاز اسم الجندي أو رتبته. وأظهرت لقطات لعملية الاعتقال نشرتها وكالات إعلام روسية رجالا ملثمين بثياب مدنية يخرجون بسرعة من سيارة فان ويقبضون على رجل في الشارع.

(رويترز)

تركيا تعتقل «إرهابيين» يحضرون لهجمات

اعتقلت السلطات الأمنية التركية، أمس الخميس، 9 عناصر من تنظيم «داعش»، كانوا يستعدون لتنفيذ هجمات مسلحة خلال عطلة عيد الأضحى في ولاية ديار بكر. وقالت الولاية في بيان، إن قوى الأمن نفذت عمليات مداهمة أمنية متزامنة قادت لاعتقال 9 أشخاص، دون الكشف عن جنسياتهم، عثر بحوزتهم على أسلحة غير مرخصة وذخائر وملفات ومستندات إلكترونية تعود لتنظيم «داعش».

(العربي الجديد)

تقرير

العراق
الخيارات مفتوحة
المتظاهرون يلوحون بمواجهة قمع السلطة

استعادت الاحتجاجات العراقية نشاطها، على وقع استمرار السلطة في تجاهل مطالبها، ما يعتبر مؤشراً سلبياً لحكومة مصطفى الكاظمي، التي قد تغرق في دوامة من العنف، لا سيما في ظلّ تضارب الصلاحيات الأمنية، والخلافات السياسية الداخلية. وكان لافتاً دخول أطراف سياسية وعسكرية وإعلامية على خط تأييد التظاهرات كرهاً بالحكومة، علماً أن المحتجين يرفضون إسباغ الطابع السياسي الضيق أو الطائفي على تظاهراتهم، وقد قتل العديد منهم منذ اندلاع انتفاضتهم في أكتوبر الماضي

بغداد ـ **زيد سالم**

أعادت موجة الحرّ التي تضرب العراق، ومواصلة ارتفاع معدلات الفقر في البلاد، والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون، الزخم إلى الاحتجاجات الشعبية التي تبلغ شهرها العاشر، والتي كانت قد شهدت انقطاعاً أو فتوراً لفترة، في ظلّ جائحة كورونا. وعاد المتظاهرون إلى الساحات في أكثر من محافظة، منذ يوم الأحد الماضي، تنديداً بانقطاع الكهرباء في موسم الحرّ، وبسبب الوضع المعيشي الضّاغط، والذي لم تجد الدولة حلاً لتخفيفه بعد، رداً على مطالبات الحراك منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. هذا الحراك لم يعلن يوماً انتهاء فعالياته، فعلى الرغم من ظروف الوباء، إلا أن ساحات وميادين التظاهر حافظت على كيانها، وسط نظام مناوبات بين المعتصمين، خشية أن يملأها الفراغ الذي قد يؤدي إلى إمساك الأمن بمواقع التظاهر. ويشكل سقوط قتلى في الاحتجاجات الجديدة حرجاً لحكومة مصطفى الكاظمي، وهو ما تحاول أطراف سياسية، منها الموالية لإيران، اللعب على وتره. ولم تكن العاصمة بغداد وحيدة في استعادة التصعيد الشعبي، عبر التظاهرات الليلية التي شهدتها، إذ تبعتها النجف والمثنى وذي قار والبصرة، وبالأخص جنوب الناصرية (مركز محافظة ذي قار). وردّد المتظاهرون في المحافظات جميعها الشعارات ذاتها التي كانت رفعت سابقاً ضد الأحزاب والفساد، وللمطالبة بتوفير الخدمات. ولم يتوانى المتظاهرون هذه المرة عن اللجوء للشتم، أو توجيه انتقادات حادة للسلطة، ما اعتبر مؤشراً على مدى حدّة الغليان الذي وصل إليه الشارع.

إلى ذلك، بلغ عدد الضحايا الذين سقطوا خلال التظاهرات التي خرجت منذ يوم الأحد الماضي أربعة قتلى، من بينهم المواطن الستيني أبو أحمد النحات، وفتىً يبلغ من العمر 16 عاماً، وقضوا جميعاً بنيران الأمن، فضلاً عن سقوط 59 جريحاً، بينهم 20 في النجف، والباقون في بغداد. وأظهرت صور ومقاطع فيديو نشرها ناشطون في الحراك الشعبي على مواقع التواصل الاجتماعي استخدام الأمن للرصاص الحي والضرب بالهراوات بحقّ المتظاهرين، وذلك في ساحة التحرير وحديقة الأمة، وسط بغداد، فضلاً عن قيام قوات مسلحة ملثمة بإحراق سرادق الاعتصام. وتسبب هذا المشهد باستياء شعبي كبير، كونه يعد أول الغيث من عودة الاحتجاجات. من جهته، سعى الكاظمي إلى النأي بحكومته عن ممارسات الأمن العنّفية، معتبراً في تصريح له أن «تظاهرات الشباب حقّ مشروع، وليس لدى القوات الأمنية الإذن بإطلاق، ولو رصاصة واحدة تجاه المتظاهرين»، مشيراً إلى «فتح التحقيق في ملابسات ما حدث». كذلك لمحت الحكومة إلى تحميل «طرفٍ آخر» مسؤولية إطلاق النار على المتظاهرين، في محاولة لتبرير موقفها، وحماية القوات الأمنية.

واستتباعاً لهذا التوجّه، كشفت وزارة الداخلية العراقية عن النتائج الأولية للتحقيق في أحداث ساحة التحرير في بغداد، مشيرةً إلى رصد «مجموعات إجرامية خطيرة، تسعى لصنع الفوضى، عبر ضرب المتظاهرين من الداخل، وافتعال الصدامات مع الأجهزة الأمنية»، داعية المتظاهرين إلى «التعاون لحماية الساحة، وضبط العناصر التي تحاول تنفيذ أعمال اغتيال بهدف نسبها إلى القوات الأمنية». أما الجديد السياسي في الاحتجاجات، فيتمثل بدخول الأطراف السياسية والفصائل المسلحة المدعومة من إيران على خطّ الدعم الإعلامي الظاهري للتظاهرات، وقد يكون ذلك نكاية بحكومة الكاظمي، وفي انقلاب كامل عن موقفها من الحراك الشعبي خلال حكومة عادل عبد المهدي. ومن المعروف أن عدداً من الفصائل المسلحة المعروفة بـ«الولائية»، كانت قد شاركت في قمع التظاهرات، وحتى قتل واختطف ناشطين.

وفي السياق، أكدت مصادر سياسية قريبة من الكاظمي وقوع الأخير «في حرج كبير بعد سقوط قتلى في التظاهرات، وبعدما وعد المحتجين بأنهم لن يواجهوا أي تعنيف من قبل قوات الأمن»، مقرة في حديث لـ«العربي الجديد» بأن «جهات عسكرية تأخذ أوامرها من قادة عسكريين برتب عليا». واعترفت المصادر، في هذا الإطار، بأن «الواقع يؤكد عدم سيطرة الكاظمي على بعض القوات الأمنية الموجودة على جسر الجمهورية، الرابط بين المنطقة الخضراء وساحة التحرير، وجهازي الاستخبارات ومكافحة الإرهاب، ومنع أي عناصر من الحشد الشعبي أن تقترب إلى مناطق التماس مع المتظاهرين». وأكدت هذه المصادر أن الدعم الإعلامي للتظاهرات من قبل فصائل مسلحة مدعومة من إيران، يأتي نكاية بحكومة الكاظمي، لكن هذه الفصائل تُعلم في الوقت ذاته أن التظاهرات تجسّد ثورة مدنية، لا دينية، ورافضة للتدخل الإيراني ونفوذ المليشيات، وبالتالي فهي تهدد مستقبل هذه الفصائل، التي لن تحيد عن خط قمع الناشطين أو المتظاهرين، والذي ظلّت تمارسه منذ أشهر ضدهم. من جهتهم، يؤكد متظاهرون وناشطون، بحسب ما رشح من تصريحات عبْرَة منهم التقى بها «العربي الجديد»، عزمهم على مواصلة الاحتجاجات، كونها الخيار الوحيد المتوفر لديهم، كما سيستمرون بالضغط على الحكومة، من أجل توفير الخدمات وتحقيق قائمة المطالب التي رفعوها خلال الأشهر الماضية. وتتخلص هذه القائمة بالكشف عن الجهات المتورطة بقتل المتظاهرين، وسوقها إلى العدالة، إضافة إلى تحديد موعد لإجراء انتخابات مبكرة وفق قانون انتخابي جديد، يضمن مشاركة كبيرة من الناشطين والفاعلين في التظاهرات كان يقضي باستئناف الاحتجاجات في الأول من أكتوبر المقبل، أي في الذكرى السنوية لبداية الحراك الرافض للنظام الحاكم في البلاد، لكن الاحتجاجات خرجت مبكراً».

وأشار السومري إلى «عدم تقديم حكومة الكاظمي حتى الآن أي شيء ملموس للعراقيين، ونحن نراقب نشاطها، لكننا لا نستطيع توصيفه سوى بأنه كارتوني وغير مجدٍ، علماً أن المتظاهرين كانوا يأملون خيراً من الكاظمي، ورأوا فيه بديلاً أفضل من عبد المهدي الذي تماهى مع ظاهرة السلاح المتفلت، وذهب بعيداً في علاقته بإيران وميليشياتها في العراق». وأكد الناشط العراقي أن «التظاهرات ستشهد تصعيداً كبيراً خلال الأسابيع المقبلة»، مبدياً في الوقت ذاته خشيته من القمع الحكومي، ما سيدفع الحراك للعمل على بناء السواتر مع القوات الأمنية والمليشيات التي تحمي المنطقة الخضراء، والتواصل مع بقية الساحات في المحافظات الوسطى والجنوبية في سبيل التأسيس لنظام أمني يحمي المحتجين». أما عضو تنسيقية تظاهرات مدينة النجف علي الحجيمي، فقد أشار إلى أن «كل الخيارات مفتوحة حالياً أمام المحتجين بعد سلسلة الاغتيالات والقمع التي تعرضوا لها، إضافة إلى الملاحقات والخذلان في تحقيق المطالب المشروعة». ولفت الحجيمي في حديث لـ«العربي الجديد» إلى «طرق عدة سيسلكها المتظاهرون خلال المرحلة المقبلة»، منها «تفعيل زخم الاحتجاجات خلال الأيام والأسابيع المقبلة، إضافة إلى مخاطبة الجهات والمنظمات الأممية والدولية عبر وفود سيتم تشكيلها من المتظاهرين، في سبيل فضح العملية السياسية وفساد الأحزاب وإجرامها». كذلك لوّح برفع الدعم المعنوي والجماهيري من قبل بعض خيم المعتصمين لمصطفى الكاظمي، مع توحيد الخطاب لإسقاط حكومة الأخير عبر الاحتجاجات السلمية.

يدي الحراك خشيته من القمع الحكومي (أحمد الربيعي/فرانس برس)

نهاية فرصة الكاظمي

رأى سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، رائد فهمي، أن «القمع المستمر الذي يتعرض له المنتفضون ضد الفساد ونظام المحاصصة الطائفي في البلاد، لن تجني منه الحكومة التي تقودها أحزاب السلطة سوى المزيد من الاحتقان». ولخّص فهمي في اتصال مع «العربي الجديد»، الحكومة ومجلس النواب «مسؤولية مقتل المتظاهرين». وبرأيه، فإن المتظاهرين أيضاً «أضاعوا الفرصة التي طالب بها مصطفى الكاظمي (الصورة)، قد انتهت.

اطراف مدعومة من إيران تؤيّد التظاهرات ضد الحكومة

سيسعى المتظاهرون لمخاطبة المنظمات ورفع الدعم عن الكاظمي

شرق غرب

مناورات صينية شملت قاذفات قنابل

أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، رن غوو تشيانغ، أمس الخميس، أن قاذفات قنابل بعيدة المدى، كانت من بين الطائرات التي شاركت في المناورات الجوية الأخيرة فوق بحر الصين الجنوبي، وسط تصاعد التوترات بين واشنطن وبكين بشأن الممر المائي الاستراتيجي. واشتملت المناورات على عمليات إقلاع وهبوط ليلي ومحاكاة هجمات بعيدة المدى، وشاركت فيها قاذفات «أتش 6 جي» و«أتش 6 كي»، وهي نسخ مطورة من الطائرات المستخدمة منذ فترة طويلة في الجيش الصيني.
(أسوشييتد برس)

الصين: أميركا تريد حرباً باردة

رأى السفير الصيني في لندن، ليو شياو مينغ (الصورة)، أمس الخميس، «أن الولايات المتحدة تحاول إشعال فتيل حرب باردة جديدة مع بلاده، بسبب بحثها عن كبش فداء قبل الانتخابات الرئاسية»، المقررة في 3 نوفمبر/

تشرين الثاني المقبل. وأضاف: «يريدون فعل أي شيء، بما في ذلك معاملة الصين كعدو، وعلى الأرجح يعتقدون أنهم بحاجة إلى عدو، ويعتقدون أنهم يريدون حرباً باردة، لكن ليس لنا مصلحة في ذلك، وسنظل نقول للولايات المتحدة إن الصين ليست عدوتك، بل صديق لك وشريك».
(رويترز)

روسيا: 9 سنوات سجناً لأميركي

حكم القضاء الروسي، أمس الخميس، بالسجن تسع سنوات على الجندي الأميركي السابق في البحرية تريفور ريد، لمهاجمته اثنين من رجال الشرطة عندما كان ثملاً العام الماضي، في حكم اعتبره المتهم «سياسياً» على خلفية التوتر الروسي ـ الأميركي. ويأتي هذا الحكم الثقيل بعد أسابيع من إدانة الأميركي بول ويلان في قضية تجسس مثيرة للجدل، في يونيو/ حزيران الماضي في موسكو.
(فرانس برس)

إقامة جبرية لرئيس «إيتا»

أطلق سراح رئيس جماعة «إيتا» الباسكية الانفصالية، خوسيه أنطونيو أوروتيكوتكسيا بينغوتكسيا، المعروف بالاسم المستعار خوسو تيرنيرا، أمس الخميس، من سجن «لا سانتيه» الفرنسي، بعد قبوله بتبديل السجن إلى الإقامة الجبرية في فرنسا بسوار للمراقبة الإلكترونية، ولن يتمكن من مغادرة مكان إقامته إلا في أيام متفق عليها مسبقاً، وفي ساعات تحددها محكمة الاستئناف في باريس.
(أسوشييتد برس)

الفيدراليون سينسحبون من بورتلاند

اتفقت سلطات ولاية أوريغون الأميركية وإدارة الرئيس دونالد ترامب، مساء أول من أمس الأربعاء، على سحب تدريجي لعناصر

الشرطة الفيدرالية من مدينة بورتلاند، لكنهما لم تتفقا على موعد، في خطوة عدّتها الحاكمة الديمقراطية للولاية بمثابة «حد لقوات احتلال»، واعتبرها وزير الأمن الداخلي بالوكالة تشاد وولف، تجسيداً لـ«تعاون» طال انتظاره. غير أنه في المقابل، أعلنت الإدارة الأميركية أنها ستُرسل قوات فيدرالية إلى ثلاث مدن جديدة، هي كليفلاند وديترويت وميلووكي.
(فرانس برس)

إضاءة

الأردن: مطالبات حزبية بتعديل قانون الانتخاب

مع تحديد يوم 10 نوفمبر موعداً للانتخابات البرلمانية في الأردن، برزت دعوات حزبية لتعديل قانون الانتخابات مع غياب الثقة الشعبية بالعملية

عمّان ـ **انور الزيادات**

على الرغم من ترحيب العديد من الأحزاب الأردنية بإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها، بعد تحديد يوم 10 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل موعداً لها، إلا أن الكثير من الأحزاب ترى أنّ قانون الانتخاب الحالي لا يخدم الأحزاب بشكل حقيقي للوصول إلى مجلس النواب، ويصبّ بقدر أكبر في مصلحة المعتمدين على المال السياسي والجهويات، وسط مطالبات بإجراء تعديلات عليه. ووفق قانون الانتخاب الذي جرت بموجبه انتخابات مجلس النواب الحالي، في مارس/ آذار 2016، يجري الترشح لملء المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية بنظام القائمة النسبية المفتوحة، التي يجب أن تضمّ عدداً من المرشحين لا يقلّ عن ثلاثة، ولا يتجاوز عدد المقاعد النيابية المخصصة للدائرة. ويُدلي الناخب بصوته لقائمة واحدة فقط من القوائم المرشحة أولاً، ثمّ يصوت لكل واحد من المرشحين ضمن هذه القائمة، أو لعدد منهم.

وقال الأمين العام لحزب «جبهة العمل الإسلامي» مراد العضايلة، أكبر الأحزاب الأردنية تمثيلاً في مجلس النواب الحالي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ قرار المشاركة في الانتخابات «يحتاج إلى قرار من مجلس شورى الحزب، وهو من يقرر المشاركة من عدمها». وأضاف أنّ «هناك رغبة ومطالب بأن تظهر الحكومة والهيئة المستقلة والأجهزة الرسمية حياداً في مختلف مجريات العملية الانتخابية، وأن تكون هناك مؤشرات واضحة على نزاهة الانتخابات وعدم التدخل فيها حتى يرتاح المواطن»، معتبراً أن الثقة في العملية الانتخابية عند الكثير من المواطنين «غير كبيرة، وهذا يحتاج إلى إعادة الثقة وترسيخها لدى المواطنين». وعن عدم إجراء أي تغييرات على قانون الانتخاب، قال العضايلة إنه كانت هناك مطالب من فئة واسعة من المواطنين والأحزاب لتعديل أو تغيير قانون الانتخاب، إلا أنه لم يحدث أي تجديد أو تغيير. ولفت إلى أن القانون «ظهرت فيه عيوب كثيرة ولم يجرِ تعديلها أو تغييرها». وبرأيه إن «عدم وجود إصلاح سياسي حقيقي، يفاقم الأزمات، ويفقد الناس ثقتهم بالكثير من مؤسسات الدولة، ويضعف المشاركة في الانتخابات».

من جهته، رأى الأمين العام لـ«الحزب الوطني الدستوري» الأردني أحمد الشناق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «تحديات كبيرة تواجه الأردن، وهي اقتصادية سياسية»، معتبراً أنّ تحديد موعد الانتخابات «تأكيد لمبدأ أنّ الانتخابات استحقاق دستوري لا يرتبط بأي ظرف آخر لإجرائها». وشدد على «ضرورة أن يبدي الشعب رأيه بالتحديات الاقتصادية والسياسية عبر العملية الانتخابية، ويشكل البرلمان الذي يريده باختيار النائب الذي يمثله لمواجهة التحديات، كالفقر والبطالة والمديونية»، مبيناً أنّ «المرحلة القادمة مرحلة صعبة إقليمياً، والشعب يجب أن يقرر من يمثله في المجلس القادم، ويجب أن يكون المجلس القادم ممثلاً بشكل حقيقي وقوي للشعب».

أما ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية، فاعتبر في بيان أمس، أنّ اعتماد القانون الحالي للانتخاب يحمل في جوهره «إقصاءً متعمداً للقوى والأحزاب السياسية وانحيازاً للصوت الواحد الفئوي، الذي عانى من نتائجه الشعب الأردني على امتداد دورات نيابية طويلة». وقال «إن الضرورات الوطنية الملحّة والتحديات غير المسبوقة التي تواجه الوطن والشعب الأردني على جميع الأصعدة، تستدعي إجراءات جوهرية على قانون الانتخابات الحالي، لتؤسس لمجلس نيابي قادر على التصدّي للموجبات الوطنية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية». ودعا «إلى عقد دورة استثنائية لمجلس النواب من أجل مناقشة وإقرار التعديلات التي طالبت بها معظم القوى والأحزاب الوطنية وإرساء قاعدة تشريعية متينة للتمثيل الديمقراطي الواسع في البرلمان المقبل».

بدوره، رحب حزب «الوسط» الإسلامي، في بيان له، بصدور الإرادة الملكية السامية بإجراء الانتخابات النيابية وفقاً لأحكام الدستور، معتبراً أنّ القرار «ترسيخ للنهج الديمقراطي»، مبيناً أنه استكمل استعداداته للمشاركة في الانتخابات المقبلة «تحقيقاً للمصلحة الوطنية ودعماً للنهج الديمقراطي الواسع في البرلمان المقبل».

عدم وجود إصلاح سياسي حقيقي يفقد الناس ثقتهم بالمؤسسات

وعن هذه التطورات، قال الرئيس السابق للجمعية الأردنية للعلوم السياسية خالد شنيكات، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه بصدور الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات البرلمانية وفقاً لأحكام القانون، فإن هذا يعني ضمناً أن مجلس النواب الحالي سيسلّم المجلس المقبل، دون المرور بحلّ الحالي وحلّ الحكومة كما يشير الدستور، وهذا ما أشار إليه الملك في أوراقه النقاشية، بأن مجلساً يسلّم مجلساً، وحكومة تسلّم حكومة، أي كلاهما يكمل مدته القانونية». وتابع: «كانت المشاركة في الانتخابات الماضية ضعيفة، ومن غير المتوقع أن يتغير الوضع، لأن القوانين بقيت كما هي، والحقيقة أن كمّ الإحباط واليأس من المجلس كبيرة، وهذا يعطي انطباعاً بأن المشاركة ستكون ضعيفة لأسباب متعلقة بأداء المجلس نفسه، ولعدم تغيير قوانين الانتخاب والأحزاب الحالية لكي تصبح جاذبة للعمل السياسي، وتكون أكثر تعبيراً عن خيارات الناس، وترفع من أداء مجلس النواب بوصفه محركاً أساسياً في صنع السياسات العامة، كذلك التدخلات السابقة في العملية الانتخابية كما أشار إليها رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات في محاضرة سابقة له. وينتهي عمر مجلس النواب الحالي الـ18 دستورياً، في أواخر سبتمبر/ أيلول المقبل، والحل المبكر جائز للملك، وفقاً للدستور، لكنه محكوم بضوابط دستورية وتقديرات صاحب القرار للمصلحة الوطنية العليا، غير أن حلّ مجلس النواب يعني رحيل الحكومة دستورياً.

رصد

ترقب في عدن لتطبيق اتفاق الرياض

في ظل ترقب اليمنيين في عدن تطبيق الاتفاق الجديد بين «الشرعية» والانفصاليين، وتشكيل حكومة جديدة، تختلف القراءات لهذا التطور

اسعد سليمان

تختلف آراء المواطنين والناشطين في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، حول الآلية الجديدة لتسريع تطبيق اتفاق الرياض بين الشرعية اليمنية و«المجلس الانتقالي»، المدعوم إماراتياً. وتتضمن الآلية الجديدة إشراك المجلس في الحكومة، فضلاً عن تعيين عضو هيئة رئاسة المجلس، أحمد حامد لملس، في منصب محافظ عدن، فيما تم تعيين أحمد محمد الحامدي، بمنصب مدير شرطة المحافظة، وذلك مقابل تخلّي «الانتقالي» عما يسمى بـ«الإدارة الذاتية» للمحافظات الجنوبية التي كان قد أعلنها في إبريل/نيسان الماضي، وسحب قواته إلى خارج عدن.

وكان رئيس الحكومة اليمني، معين عبد الملك، المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة، قد اعتبر في تغريدات على «تويتر» الأربعاء، أن الثقة التي منحها إياه الرئيس عبدربه منصور هادي جاءت في «ظرف دقيق»، مضيفاً أن «الظرف الراهن يحتم توحيد الجهود لاستكمال استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب (الحوثي)، وبناء المؤسسات وتحسين الموارد وتقديم الخدمات وتعزيز الشراكة الوطنية». وقوبل الاتفاق الجديد بترحيب من الكثير من الأطراف، على اعتبار أن أكثر ما يتوق إليه المواطن في عدن استعادة المدينة لهدوئها، وتوقف حالة التوتر وعودة الخدمات، من دون أن يمنع ذلك من إبداء البعض تحفظهم على الأسماء التي ستتولى مهمات إدارة المحافظة، في موازاة ذلك، أفادت معلومات حصلت عليها «العربي الجديد» بأن عدداً من أنصار «المجلس الانتقالي» غير راضين عن هذا الاتفاق، على اعتبار أنه يخالف ما وعد به المجلس أنصاره في إقامة دولة الجنوب (أي العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل الوحدة عام 1990).

وبحسب معلومات «العربي الجديد»، فإنّ هناك ناشطين وصحافيين، وحتى مدنيين، أوصلوا عتباً لقياديهم، تتهمهم بـ«بيع القضية الجنوبية وخيانة أنصارهم مقابل عدد من المناصب»، في حين رأى آخرون من أنصار المجلس ما جرى «انتصاراً مرحلياً ومؤقتاً»، انتظاراً لاستحقاقات مقبلة، وهو ما لمح إليه القيادي في المجلس لطفي شطارة، والذي نشر صورة لمحافظ عدن الجديد، أحمد حامل لملس، وهو من حصة «الانتقالي» بموجب اتفاق الرياض، وعلّق قائلاً: «في كل اتفاق نقترب أكثر بخطوات سياسية أكبر نحو الهدف الذي ننشده... خذ وطالب... والسير بخطوات عقلانية وتعبيد الطريق باقل الخسائر للوصول إلى تحقيق إرادة شعب الجنوب... الهوة ستتقلص، بل يجب أن تتقلص بين الانتقالي وجنوبيي الشرعية من خلال آلية تنفيذ اتفاق الرياض ولجنوب يسعنا جميعاً».

وقالت هدى حسين، في حديث مع «العربي الجديد»، إنها كمواطنة عاشت كل الأحداث في عدن خلال ست سنوات «لم يمر يوم من دون خوف، ورغم كمية اليأس إلا أننا نأمل من هذا الاتفاق أن يطبّق فعلياً، وتنتحد الشرعية والانتقالي، وأن يصدق الجميع، وخصوصاً السعودية والإمارات، لأنهم المؤثرون على الطرفين، والناس في عدن يريدون دولة وخدمات وأمانا، وعودة للحكومة، وتوقف الحرب في المدينة، حتى تعود الناس لأعمالها. كفى معاناة من كل شيء، من حرب وأمراض وغيره». من جهته، رأى أشرف نبيل، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه لا يهمه غير الأمان وعودة الخدمات والحصول على وظيفة لتأمين متطلبات الحياة، و«إذا كان هذا سيتحقق بهذا الاتفاق، فسنكون سعداء، وطالما كل هذا الذي جرى سببه البحث عن مناصب كان يجب أن ينتهي من سنوات، بدل تعذيب الناس وهذا القتل كل يوم». في المقابل، لم يتفاءل مواطنون آخرون في عدن فيما يخص الأسماء التي أعلن عنها لتولي زمام الأمور، لا سيما المحافظ المعلن عنه أحمد حامل لملس، في ظل حديث البعض عن «سجله السيئ» في عدن عندما كان مسؤولاً محلياً في المدينة، وكان أحد أبرز الأشخاص الذين يعملون ضد الحراك الجنوبي في فترة الرئيس السابق علي عبدالله صالح. ويعتبر لملس أحد رجالات الرئيس السابق حتى انضمامه إلى المجلس الانتقالي. لذلك قالت أم جمال عودة، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ اختيار هذا الشخص لقيادة السلطة المحلية في عدن «لا يبشر بخير، والناس في عدن لا تحبه نظراً لسجله السيئ في الفساد، ودوره في عهد الرئيس السابق، وصمته على كل الجرائم والانتهاكات». واعتبرت أن لملس «ليس شخصاً قادراً على تحمل المسؤولية، وخصوصاً في مدينة كعدن»، قائلة إن سماعها باسم هذا الشخص أصابها بالإحباط، فـ«الناس في عدن ستعاني بشكل مستمر».

وعلّق الناشط السياسي عبدالكريم قاسم، أحد أنصار الشرعية والمعارضين لسياسة «الانتقالي»، على ما خرج به حوار الرياض، قائلاً في منشور على صفحته في «فيسبوك»، إنّ «الفريق المفاوض من الانتقالي تعامل بمسؤولية واحتكم للعقل والموضوعية، وما تم التوافق عليه حتى الآن يصب في صالح الجميع، فلا تحمّلوا الانتقالي ما لا طاقة له به، ولا تستبخسوا ما قام به، فاي جهد غيره لن يقدم أكثر من ما قدم. باركوا هذا التوافق وشمروا السواعد لاستكمال ما تبقى من بنود اتفاق الرياض، ولتتضافر جهود الجميع لتطبيع الأوضاع ونشر الأمن والأمان وإعادة الإعمار، وترميم ما تمزق من نسيج المدينين، ولننظر إلى الأمام، ولا عودة إلى الخلف، ولنجدد روح التصالح والتسامح بين الجميع، والدنيا فانية ولا يبقى إلا وجه ربك الكريم، وكل عام واليمن واليمنيون في أحسن حال وأوفر بال».

أما الصحافي في عدن ماجد الداعري، المقرب من الانتقالي، فاعتبر، في منشوراته في «فيسبوك»، أنّ الانتقالي حقق مكاسب سياسية في هذا الاتفاق، لكنه أيضاً أكد أن «الكثير لم يستوعب أن الانتقالي أعلن تخليه عن الإدارة الذاتية، فكيف سيستوعبون الخطوات القادمة». في الوقت نفسه، انتقد المحاصصة باعتبارها «تقصي باقي الشعب».

بعض أنصار «المجلس الانتقالي» غير راضين عن الاتفاق

يأمل أهالي عدن عودة الحياة إلى طبيعتها في المنطقة (صالح العبيدي/فرانس برس)

كانت المشاركة في الانتخابات الماضية ضعيفة (خليف مزراوي/فرانس برس)

أثارت مسألة انسحاب القوات الأميركية من ألمانيا جدلاً واسعاً في برلين وواشنطن، وسط تنامي موجة الرفض، على اعتبار أن الخطوة ستؤثر على الأمن الأوروبي بالكامل، خصوصاً إزاء أي تمدد روسي. كما ستؤثر على الأمن الأميركي لوجستياً

سحب القوات الأميركية من ألمانيا

انتقام من ميركل وهدية لبوتين

من المقرر نقل قوات أميركية إلى بولندا (Getty)

برلين ـ **شادي عاكوم**

أثار قرار الإدارة الأميركية، نقل حوالي 12 ألفا من القوات المسلحة الأميركية، بزيادة ألفي جندي عما كان متوقعاً، من عديد قواتها المتمركزة في ألمانيا، ردود فعل شاجبة، بعد إعلان وزير الدفاع مارك إسبر، مساء أول من أمس الأربعاء، الخطط العملية لذلك، بناء على طلب السفير السابق لدى برلين ريتشارد غرينيل، وتبرير الرئيس دونالد ترامب مراراً أن النفقات الدفاعية لألمانيا، الشريك في الأطلسي، غير كافية، وهي في حالة تخلف عن السداد وبعيدة عن نسبة 2 في المائة المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما أن الجنود موجودون لحمايتها وحماية أوروبا.

في غمرة هذا الواقع، اعتبر الكاتب كونستانتين فون هامرشتاين، أن ترامب لم يترك أي شك في أنه يريد الانتقام من المستشارة أنجيلا ميركل، وبنظره فإن الألمان كانوا «مذنبين»، لأنهم لم يفوا بالتزاماتهم المالية للأطلسي. وتابع الكاتب، في مقال له في صحيفة «دير شبيغل»: «المثير للسخرية هو نقل ترامب بعض القوات إلى بلجيكا وإيطاليا، الدولتين اللتين تفيان بالتزامات أقل من ألمانيا تجاه الأطلسي».

بدورها، اعتبرت صحيفة «زود دويشته تسايتونغ» أن العبارات الرئيسية الواردة في كلام نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، الجنرال جون هايتن، مفادها بأن «الانسحاب حاصل، لكن من دون خطط، لأنه يجب بناء منشآت عسكرية جديدة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية». ولهذا السبب، يرى عدد من المحللين أن عملية الانسحاب قد تستغرق سنوات وستكلّف الأميركيين المليارات، ومن أن تتسبب المغادرة في إضعاف موقف أميركا في وجه روسيا، وبأن تضرّ بأمنها أكثر من أمن ألمانيا، لأنه من الصعب التعامل مع العمليات الأميركية في أفريقيا وأفغانستان والشرق الأوسط.

اللافت أيضاً كانت التعليقات الصادرة عن المسؤولين في الولايات الألمانية الأكثر تضرراً من عملية انسحاب القوات المسلحة الأميركية. وفي هذا الإطار، انتقد وزير داخلية ولاية رايتلاند بفالز، روجر ليفينتز، توجهات ترامب، واصفاً القرار بـ«الخطأ الجوهري»، ومن أن الانسحاب الجزئي شكّل ضربة قوية لمناطقهم. وأضاف: «لسوء الحظ علينا الاستعداد لفقدان الوظائف الألمانية نتيجة هذا القرار من قبل الإدارة الأميركية»، حسبما ذكرت شبكة «أيه أر دي» الإخبارية. وتشير التقارير إلى أن هناك الآلاف من العمال الملحقين بالقوات الأميركية في الولاية المذكورة، كما في ولاية بادن فورتمبرغ، وسيتضررون من تبعات ذلك. وسيؤثر الأمر على الدورة الاقتصادية

تستعدّ ولايات ألمانية لفقدان الوظائف وتضرر الاقتصاد

في الولايتين، في ظلّ تقديرات مفادها أن الوجود الأميركي فيهما يضخ مليارات من الدولارات سنوياً. في المقابل، ووفق الشبكة نفسها، لن تتأثر المنشآت الأميركية في رامشتاين وكايزرسلاوترن وباومهولدر، مع انتشار نحو 12 ألف جندي وحوالي 7200 موظف مدني.

أما رئيس وزراء ولاية بافاريا، التي تنتشر فيها قوات أميركية، ماركوس سودر، فقال لوكالة الأنباء الألمانية «دي بي أي»، إن القرار يضعف على المدى البعيد حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة نفسها. وأكد أن حكومته ستقدم الدعم للمناطق التي سيطاولها الضرر مثل غرافنفور وفيلسيك، وهي من أكبر المواقع الأميركية في أوروبا، وينتشر فيها نحو 10 آلاف جندي، سيغادر منهم حوالي 4500 جندي. مع العلم أنه يعمل 3 آلاف ألماني مع الأميركيين في فيلسيك. وستتأثر مدينة شتوتغارت أيضاً من الانسحاب الجزئي، لأن القرار سيشمل نقل القيادة الأوروبية بأكملها إلى بلجيكا.

من جهته، قال خبير الشؤون الخارجية المنتمي للحزب المسيحي الديمقراطي، نوربرت روتغن، لصحيفة «أوغسبرغر ألغماينه»، إن الحكومة الأميركية اتخذت خطوة ضد مصالحها الخاصة، مضيفاً أن سحب القوات الأميركية سيضعف الحلف بدلاً من تعزيزه. ورأى أن الجنود الأميركيين يساهمون أيضاً في أمن ألمانيا، لكن ألمانيا تخدم في المقام الأول الولايات المتحدة كمركز لوجستي لقواعد انتشارها في العالم.

ويتفق كثر في الولايات المتحدة مع الألمان في إبقاء القوات الأميركية فيها، وهو ما كشفته نيكول غاويت وريان براوني مراسلا موقع «سي أن أن»، اللذان ذكرا أن النائب الجمهوري البارز من تكساس (أبرز معاقل ترامب الانتخابية)، العضو في لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب ماك ثورنبيري، وصف الخطوة بـ«المقلقة». ولم ترَ مديرة البرامج في مشروع ترومان للأمن القومي، المتخصصة في الأمن الأوروبي، رايتشل ريزو، أي فائدة في الانسحاب، بقولها «من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، رؤية أي مكسب»، في انسحاب القوات الأميركية. أما قائد القوات الأميركية الأسبق في ألمانيا، الجنرال المتقاعد مارك هيرتلينغ، فكشف أنه «سئم من هذا القرار وتفسيراته»، مشيراً في تغريدة له على «تويتر» إلى أن «الانسحاب لا يرتبط بأي ميزة استراتيجية، بل في الواقع يؤدي إلى نتائج عكسية لإظهار القوة في أوروبا».

وبرز تعليق على «تويتر» للسيناتور الجمهوري ميت رومني، انتقد فيه بشدة سحب قوات عسكرية من ألمانيا، واصفاً الخطوة بـ«الخطأ الفادح وصفعة في وجه صديق وحليف، وتأتي في وقت يتعين على الحلفاء التعاضد والالتزام المتبادل، لدرء الاعتداءات الروسية والصينية». ورأى أن القرار بمثابة «هدية لروسيا».

وكان إسبر قد كشف أن بلاده، وبهدف زيادة «المرونة الاستراتيجية»، ستسحب 11900 جندي من ألمانيا، لينخفض عديدهم من حوالي 36 ألف جندي إلى 24 ألفا، وسيتم نقل حوالي 5600 جندي إلى دول أخرى في حلف الأطلسي كبلجيكا وإيطاليا، شرط أن يتم أولاً إبرام الاتفاقات المناسبة، كذلك إلى بولندا ودول البلطيق (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا)، على أن يعود حوالي 6400 جندي إلى الديار. ورحّب الرئيس الليتواني، جيتاناس ناوسيدا، باحتمال نقل قوات أميركية إلى بلاده، مغرداً على «تويتر»: «جاهزون لاستقبال المزيد من القوات الأميركية».

تجدر الإشارة إلى أن دول الأطلسي التزمت بزيادة إنفاقها الدفاعي إلى 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2024، إلا أن الحكومة الألمانية اعلنت أخيراً أنها لم تحقق سوى 1,38 في المائة، ولن تصل إلى النسبة المطلوبة خلال المرحلة المتبقية. وهذا أقل من نصف ما تنفقه الولايات المتحدة على الحلف، وهي 3,5 في المائة.

22 جمهورياً ضد ترامب

كشف الكاتب كيم هيلمغارد في صحيفة «يو أس توداي»، الأربعاء، عن انتقاد نواب جمهوريين للرئيس الاميركي دونالد ترامب، واصفين خطوة الانسحاب من ألمانيا بـ«هدية لروسيا وتهديد للأمن القومي الأميركي»، لافتاً إلى أن «22 نائباً جمهورياً في لجنة القوات المسلحة، وجهوا رسالة إلى ترامب، مفادها أن خفض الالتزام الاميركي بالدفاع عن أوروبا، سيُفسح المجال لعدوان روسي». وتُعتبر لجنة القوات المسلحة أقوى لجان مجلس الشيوخ.

متابعة

لغز مرتزقة فاغنر في بيلاروسيا

يلفّ الغموض قضية توقيف أكثر من 30 روسياً في بيلاروسيا، يشتبه في أنهم من «فاغنر»، مع ربط البعض هذا التطور بالانتخابات التي ستشهدها مينسك بعد أيام قليلة

موسكو ـ **العربي الجديد**

قبل أيام قليلة من موعد الانتخابات الرئاسية التي تشهدها بيلاروسيا في 9 أغسطس/آب المقبل، والتي يسعى خلالها الرئيس ألكسندر لوكاشينكو إلى الفوز بولاية سادسة، جاء إعلان السلطات البيلاروسية عن توقيف أكثر من ثلاثين عنصراً من مجموعة «فاغنر» الروسية واتهامهم بالتخطيط لأعمال إرهابية، ليزيد من التوتر المتصاعد في الفترة الأخيرة بين البلدين، بعد اتهام لوكاشينكو أخيراً موسكو بالرغبة في توحيد البلدين في كيان واحد تحت سيطرتها والسعي إلى التأثير في الانتخابات.

لغز المقاتلين الروس تفاعل أمس، خصوصاً في ظل الحديث عن أنهم من المقاتلين السابقين في صفوف الانفصاليين شرقي أوكرانيا، وتلميحات بأن مينسك كانت على علم مسبق بأن عناصر من الشركات العسكرية الخاصة تمرّ عبر أراضيها إلى دول أخرى، وكانت تغضّ الطرف عنها، فيما توقيف المجموعة، الأربعاء، رسالة غير ودية إلى موسكو. كذلك حضرت قراءات بأن لوكاشينكو يحاول استغلال هذه الواقعة للتأثير في الانتخابات. وفي جديد هذا الملف، قال سكرتير مجلس الأمن القومي البيلاروسي أندري رافكوف، للصحافيين أمس، إن «الأشخاص الموقوفين يشتبه في أنهم كانوا يُعدّون لأعمال إرهابية على أراضي بيلاروسيا»، مؤكداً أنه لا يزال البحث جارياً عن 170 مشبوهاً آخر محتملاً. وأضاف: «بحسب بعض المعلومات، فإن عددهم كان نحو 200، ونحن نبحث عن الآخرين». واستدعت الخارجية البيلاروسية، أمس، السفير الروسي في مينسك، دميتري ميزينتسيف. وبحسب رواية السلطات البيلاروسية، فإن «المجموعة سكنت في أحد فنادق مينسك ليلة 24 - 25 يوليو/تموز، وكان عليها المغادرة يوم 25 يوليو، لكنها غادرت الفندق يوم 27 يوليو، وانتقلت إلى إحدى المصحات»، حيث أثار أفرادها الانتباه بسبب «السلوك غير النمطي للسياح الروس».

في المقابل، نفى الكرملين الاتهامات بالسعي إلى زعزعة استقرار مينسك. وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف في لقاء مع صحافيين: «هناك تلميحات إلى أن منظمات ترسل (رجالاً) لزعزعة الوضع في بيلاروسيا. من المؤكد أن الأمر لا يمكن أن يكون كذلك»، مشيراً إلى أن البلدين «حليفان وشريكان قريبان». وأشار إلى أن مينسك لم ترسل أي معلومات تتعلق بـ«الأنشطة غير القانونية التي يمكن أن تكون سبب اعتقالهم»، مؤكداً أن جميعهم من روسيا.

وبرز حديث عن أن بعض الموقوفين كانوا يقاتلون في أوكرانيا. وأكد الكاتب صاحب التوجه القومي زاخار بريليبين، الذي قاتل إلى جانب الانفصاليين شرقي أوكرانيا، على «فيسبوك»، أن بعض الموقوفين كانوا رفاقه في الكتيبة ذاتها. وفي السياق، قالت الخارجية الأوكرانية إن سلطات إنفاذ القانون في البلاد ستبحث أمر تسلّم محتمل لهؤلاء المرتزقة الروس الذين قضوا وقتاً في منطقة دونباس. ويربط مراقبون هذه القضية بالانتخابات المرتقبة في 9 أغسطس/آب، خصوصاً في ظل مؤشرات على صعوبات تواجه لوكاشينكو. وشهدت الحملة الانتخابية الحالية ظهور وجوه جديدة. وتُعد سفيتلانا تيكانوفسكيا أبرز منافسي لوكاشينكو، وتقدمت للانتخابات لتعويض زوجها المعروف بنشر أشرطة فيديو منتظمة، بعد سجنه في مايو/أيار الماضي مع تزايد شعبيته. وبينما حذر رافكوف من احتمال حصول «استفزازات خلال تجمعات عامة» على علاقة بالاقتراع، استبعدت تيكانوفسكايا إلغاء تجمعاتها الانتخابية. وقال المحلل في شركة «بلوباي أسيت مانجمنت» تيموثي آش لوكالة «فرانس برس»: «يبدو مع هذه الانتخابات أن لوكاشينكو يخوض معركة حياته»، معتبراً أن الرئيس البيلاروسي قد يستعمل الحادث ذريعة لإلغاء الانتخابات التي لا يضمن الفوز بها.

من جهتها، اعتبرت صحيفة «نيوز. رو» الإلكترونية الروسية أن عملية توقيف المرتزقة، إن حدثت من أساسها، فقد تكون أخرجتها القيادة البيلاروسية بهدف «رفع درجة التوتر وتعزيز الخطاب حول طوق الأعداء حول البلاد» لإضفاء الشرعية على ولاية لوكاشينكو السادسة. ورأت أن توقيف الروس يحمل في طيّاته رسائل إلى الغرب الذي يبدي استياءه من حملة الانتخابات البيلاروسية وقيام لوكاشينكو بالتخلص من خصومه، فبات يسعى إلى تقديم نفسه أمام أوروبا والولايات المتحدة على أنه «حامي بيلاروسيا من روسيا».

■ على #تونس أن تحافظ بكل ما أوتيت من قوة على الآليات الديمقراطية ومكتسبات #الثورة_التونسية المجيدة، فمهما كان، يُمكن إعادة تنظيم كُل شيء، يُمكن تصحيح أي مسارات خاطئة، كل شيء يُمكن علاجه طالما تسيرون وفق منهج الديمقراطية وآلياتها. لكن احذروا أن تضيع منكم الثورة.

■ أصبحت #التدخلات_الدولية هي التي تحدد من يحكم الشعوب بأوطانها! و#الأمم_المتحدة تتفرج في #سوريا و#ليبيا فهذه جريمة ضد الشعوب وكأن الشعوب لا حق ولا قرار لها في من يحكمها بوطنها!! #الشعوب هي التي تحكم أوطانها ولها الحق بطرد حكومتها الفاشلة

■ شخصياً لست متفائلا بأن #المجلس_الانتقالي سيلتزم بتنفيذ الاتفاق، إن شاء الله أكون مخطئ ويحدث العكس. #اتفاق_الرياض

■ محلات الصرافة وأفران الخبز والمحال التجارية تبدأ بمقاطعة التعامل بالليرة السورية في مدينة #إدلب

■ فيك تشوف قديش هالحكومة قوية. من كلام وهاب لوزير الداخلية!!! عنجد مستوى مسخرة #لبنان

■ متل ما نحن قاعدين تحت إجريهن لا شغل لا كهرباء لا ماء لا حياة... ولادنا رح يقعدو ذات القعدة... خلينا عم ندبّح بعض على مواقعهن وكراسيهن #لبنان #لبنان_يحتضر

■ الأداء اتطور المرة دي في تشكيل المجالس النيابية، فقايمة الأمن فتحت أبوابها لبعض من أحزاب المعارضة وبكده ممكن الانتخابات الجاية المعارضة اللي اتنبذت تطالب الأمن بضمها للقايمة ويبقى إصلاح سياسي تدريجي ملوش حل #انتخابات #مصر

■ لماذا لم يعلن أي أحد مقاطعة #انتخابات #مجلس_الشيوخ في #مصر حتى الآن؟! اعملوها وحتكسبوا على الجاهز

■ السيناريو الآخر في هذه الحرب المستعرة بين #أميركا و#الصين هو رغبة #ترامب في افتعال مشكلة كبيرة مع هذا البلد لأن #شعبيته انهارت تماماً و#بايدن متفوق عليه في استطلاعات الرأي بـ14 نقطة، ما يعني هزيمته لا محالة في الانتخابات و#افتعال الأزمة في هذا الوقت هدفه إظهار #ترامب كالرجل القوي